



البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي..

National Program for Digital Economy



ريادة رقمية
Digital Leadership



ابتكار مستدام
Sustainable Innovation



اقتصاد تنافسي
Competitive Economy



مجتمع مزدهر
Prosperous Society



"وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات، ومن منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل الاقتصاد الرقمي أولوية ورافدًا للاقتصاد الوطني، كما وجهنا بضرورة إعداد برنامج وطني لتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها، مع الإسراع في إعداد التشريعات التي ستسهم في جعل هذه التقنيات كأحد الممكنات والمحفزات الأساسية لهذه القطاعات"

١٤ نوفمبر ٢٠٢٣

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعا



رسالة القيادة والالتزام الوطني

يشكّل الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الرئيسة لتعزيز تنافسية الاقتصادات الوطنية، وركيزة أساسية للنمو المستدام في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التقنيات الحديثة وتطبيقاتها عبر مختلف القطاعات.

وانسجماً مع التوجهات الاستراتيجية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - في تسخير التقنيات الحديثة لتعزيز النمو الاقتصادي وترسيخ مكانة سلطنة عُمان في الاقتصاد العالمي، تمضي سلطنة عُمان بثبات نحو بناء اقتصاد رقمي متقدم قائم على الابتكار والمعرفة، ومتكامل مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وقد أسهمت الجهود الوطنية خلال المرحلة الماضية في تحقيق تقدم ملموس في تطوير البنية الأساسية الرقمية، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، وإطلاق مبادرات نوعية في التقنيات المتقدمة، بما أسس لمرحلة أكثر نضجاً في مسار التحول الرقمي وتعزيز الجاهزية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

معالي المهندس/ سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات



ينطلق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في مرحلته الثانية نحو تعظيم الأثر الاقتصادي للتحول الرقمي، من خلال رقمنة القطاعات ورفع إنتاجيتها، وزيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى مستهدف 10% بحلول عام 2040، إلى جانب دعم نمو الصناعات الرقمية، وتمكين الشركات الوطنية، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وتعزيز تنافسية سلطنة عُمان في الاقتصاد الرقمي عالمياً.

وتستند هذه المرحلة إلى ما تحقق في المرحلة الأولى من بناء منظومة رقمية متكاملة شملت البنية الأساسية الرقمية، والحكومة الرقمية، والبيانات، والتقنيات المتقدمة، والابتكار، وتنمية المهارات، والصناعات الرقمية، وهيئة بيئة أعمال محفزة. ومع المرحلة الثانية، تركز الجهود على تعزيز التكامل بين الجهات وتسريع التنفيذ وتوسيع تبني التقنيات المتقدمة، بما يعزز الأثر على الاقتصاد الوطني.

ويقوم البرنامج على شراكة بين الجهات الحكومية، تشمل هيئة تنظيم الاتصالات والبنك المركزي العُماني ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بما يعزز التكامل وتسريع النتائج.

سعادة الدكتور/ علي بن عامر بن علي الشيزاني
وكيل الاتصالات وتقنية المعلومات
(رئيس اللجنة الفنية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي)

في هذه المرحلة، يركّز البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي على تسريع التنفيذ وتعظيم الأثر، من خلال ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى مبادرات عملية قابلة للتنفيذ على مستوى القطاعات المختلفة. ويعمل مكتب البرامج التقنية على دعم هذا التوجه عبر تعزيز التكامل بين الجهات، ومتابعة تنفيذ المبادرات، وضمان وضوح المسارات التنفيذية، بما يسهم في تحقيق نتائج ملموسة تدعم نمو الاقتصاد الرقمي.

ونؤكد التزامنا مع جميع الجهات المعنية بمواصلة العمل المشترك لتحقيق مستهدفات البرنامج، وتسريع وتيرة الإنجاز، بما يعزز من أثر الاقتصاد الرقمي كرافد أساسي للتنمية في سلطنة عمان.

مكتب البرامج التقنية
وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات



الملخص التنفيذي

السياق الوطني

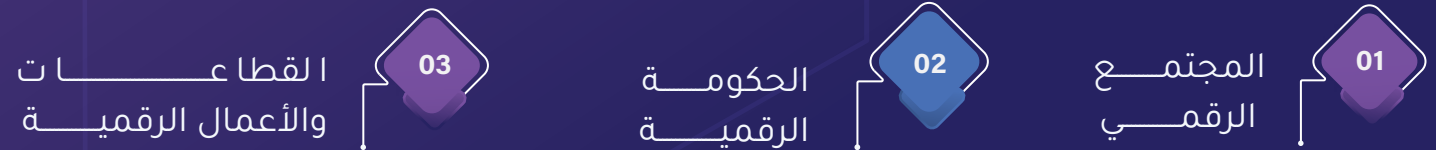
تتمتع سلطنة عمان بموقع متقدم في المشهد الرقمي الإقليمي، مستندة إلى ميزة تنافسية تجمع بين موقعها الجيواستراتيجي الذي يربط القارات وخطوط الكابلات البحرية العالمية، واستقرارها السياسي والتشريعي الذي يوفر بيئة موثوقة وجاذبة للاستثمارات التقنية. وانطلاقاً من إدراك وطني بأن الاقتصاد الرقمي أصبح محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنويع المستدام، أطلقت سلطنة عمان البرنامج الوطني

للاقتصاد الرقمي ليشكل إطاراً وطنياً متكاملًا لتسريع تطوير القطاع الرقمي وتعزيز أثر التقنيات الرقمية في القطاعات الإنتاجية والخدمية. وقد أرسيت المرحلة الأولى من البرنامج (2021-2025) أسساً قوية للبنية الأساسية الرقمية، وعززت منظومة حكومية رقمية متطورة، ووطرت الأطر التنظيمية الداعمة، مما مهد للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً تركز على تعزيز العائد الاقتصادي من الأصول الرقمية.

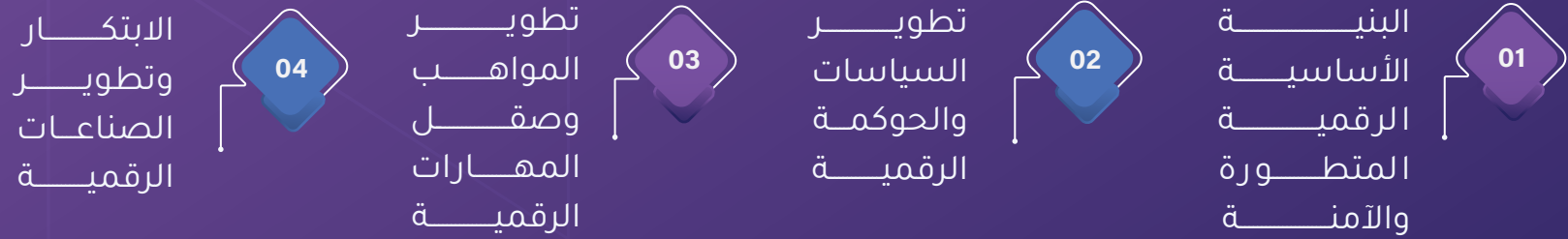
الإطار الاستراتيجي

ويرتكز البرنامج على إطار استراتيجي متكامل يقوم على رؤية طموحة هي: "اقتصاد رقمي رافد للاقتصاد الوطني، يعزز السيادة الرقمية، ويوفر فرصاً نوعية ومستدامة للمجتمع". وتتمثل رسالته في تمكين المجتمع والقطاعين العام والخاص من تبني التقنيات الرقمية المتقدمة لإحداث تحول اقتصادي عميق عبر مشاريع وطنية ذكية، ومتكاملة، وقابلة للتوسع، والتصدير.

وينفذ البرنامج عبر ثلاثة محاور رئيسية:



وتدعم هذه المحاور أربعة مرتكزات تمكينية:



المواءمة الاستراتيجية والحوكمة

صمم البرنامج في مواءمة استراتيجية وثيقة مع رؤية عمان 2040، حيث يسهم في تحقيق مستهدفاتها عبر دعم جميع محاورها التنموية وأولوياتها الوطنية، كما جرى اعتماد مبادرات مرحلته الثانية ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة لضمان تكامل التنفيذ وتسريع تحقيق اقتصاد وطني متنوع ومستدام. ويعمل البرنامج ضمن إطار حوكمة متكامل يضمن الانتقال السلس من التوجهات

الاستراتيجية إلى التنفيذ الفعال، حيث تتولى اللجنة المالية والاقتصادية المنبثقة من مجلس الوزراء الإشراف الاستراتيجي، بينما تقود اللجنة الفنية للاقتصاد الرقمي التوجيه التنفيذي ومتابعة الأداء بدعم من مكتب البرامج التقنية بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، فيما تتولى فرق إدارة البرامج التنفيذية المتخصصة تنفيذ المبادرات بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية.

خارطة الطريق المرحلية والتقدم المحرز

ينفذ البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي عبر نهج مرحلي متدرج يتيح التقييم المستمر وتصحيح المسار ومواكبة التطورات التقنية المتسارعة، حيث تستند كل مرحلة إلى ما تحقق من إنجازات في المرحلة السابقة.

المرحلة الأولى (2021-2025): بناء الأسس

شكلت المرحلة الأولى مرحلة تأسيسية مهمة، شهدت تقدماً في المؤشرات الرقمية العالمية وتوسعاً في الاستثمارات في قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي والفضاء. كما شهدت إطلاق مشاريع استراتيجية، من بينها القمر الاصطناعي العُماني "عمان سات-1".

المرحلة الثانية (2026-2030): تعظيم الأثر

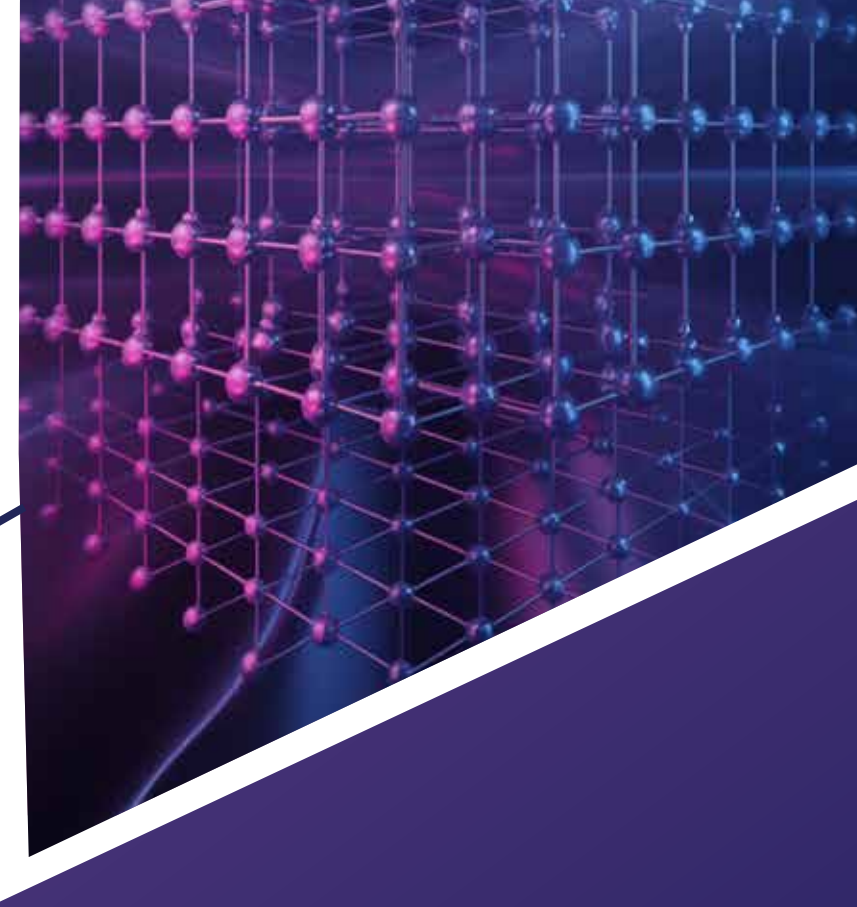
وانطلاقاً من هذه الأسس، تدخل سلطنة عمان المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، حيث ينتقل التركيز من بناء الأسس الرقمية إلى تعظيم الأثر الاقتصادي للرقمنة وربط التقنيات الرقمية بصورة أكثر مباشرة بمحركات النمو الاقتصادي. وتشمل هذه المرحلة تنفيذ 84 مبادرة ضمن ثمانية برامج تنفيذية مترابطة تعمل مجتمعة كمنظومة اقتصادية رقمية

والنموذج اللغوي الوطني "معين AI"، إلى جانب نمو التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية وتوسع منظومة الشركات الناشئة. وأسهمت هذه التطورات مجتمعة في تعزيز الجاهزية المؤسسية والبشرية للمرحلة التالية.

متكاملة. وتجمع هذه المنظومة بين البرامج التمكينية التي تعزز كفاءة الاقتصاد وتحسن بيئة الأعمال، والبرامج الإنتاجية التي تطلق قطاعات رقمية عالية القيمة، بما في ذلك الصناعة الرقمية والذكاء الاصطناعي والفضاء. وتسهم هذه البرامج مجتمعة في رفع الإنتاجية، وتوطين التقنيات، وبناء القدرات المتقدمة، ودعم نمو الشركات، وتوسيع الصادرات الرقمية

الفرص الاستثمارية والمسار نحو 2040

يفتح البرنامج فرصاً واسعة للاستثمار والشراكات الاستراتيجية، محولاً نمو القطاع الرقمي إلى فرص اقتصادية قابلة للتوسع وموجهة نحو التصدير. كما يرحب بمشاركة المستثمرين والشركات التقنية ورواد الأعمال والمؤسسات الأكاديمية والشركاء الدوليين للمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي العماني وصناعة مستقبله. وبحلول عام 2030، تمهد هذه المرحلة لنقلة نوعية في مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، وتؤسس لانتقال سلطنة عمان إلى المرحلة الثالثة (2031-2035) المعنية بترسيخ الصناعات الرقمية الوطنية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وصولاً إلى المرحلة الرابعة (2036-2040) التي تستهدف تعزيز الصادرات الرقمية والتنافسية العالمية. وبذلك تواصل سلطنة عمان مسيرتها نحو تحقيق هدفها الاستراتيجي برفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي رائد للإنتاج والابتكار والتصدير الرقمي.



التوجه العالمي والفرص الوطنية

الاقتصاد الرقمي: المحرك الجديد للنمو المستدام

العابر للقطاعات في رفع الإنتاجية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفتح مجالات جديدة لريادة الأعمال والعمل المرن والتصدير. ويعزز هذا المسار ما تشير إليه اليونكتاد (UNCTAD) في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2025 من أن الاقتصاد الرقمي سيقوم بتوليد أكثر من ثلثي القيمة الجديدة خلال العقد المقبل، مع نمو سنوي يتراوح بين 10% و12%، بما يفوق وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، فيما توقعت فورستر (Forrester) في عام 2024 أن يستحوذ على 17% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2028، فقد كشفت تقديرات IDCA الهيئة الدولية لمراكز البيانات لعام 2026 بأنه بلغ بالفعل 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالقيمة الاسمية في عام 2025، بما يعادل أكثر قليلا من 20 تريليون دولار من أصل نحو 119 تريليون دولار.

وفي ضوء هذا التحول، لم تعد مواكبة الاقتصاد الرقمي خيارا تنمويا، بل أصبحت ضرورة استراتيجية للحفاظ على التنافسية وتفادي فجوات النمو. فالتحدي لم يعد يقتصر على تبني التقنيات الرقمية واستخدامها، وإنما يمتد إلى بناء قدرات وطنية قادرة على إنتاج حلول رقمية قابلة للتوسع والتصدير، بما يسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي، ورفع المرونة، وترسيخ الاستدامة. ومن ثم، فإن ترسيخ مكانة الاقتصاد الرقمي في السياسات والاستثمارات والقدرات الإنتاجية يمثل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد حديث يواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين.

يشهد العالم اليوم تحولا مفصليا تعيد فيه التقنيات الرقمية صياغة قواعد النمو والمنافسة والازدهار بوتيرة غير مسبوقة، حيث تجاوزت التقنيات دورها كأدوات داعمة لتصبح محركا اقتصاديا رئيسيا للنمو المستدام والمرونة الاقتصادية. فقد أصبحت البيانات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والمنصات الرقمية، والأمن السيبراني، وغيرها من التقنيات المتقدمة، تشكل الأساس الذي تقوم عليه الاقتصادات الحديثة، وتحدد قدرتها على الابتكار ورفع الإنتاجية، وجذب الاستثمارات، وبناء السيادة الاقتصادية في عالم سريع التغير.

وفي هذا السياق، يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي ومجموعة العشرين (G20) الاقتصاد الرقمي بأنه منظومة واسعة من الأنشطة الاقتصادية تشمل القطاع الرقمي ذاته، إضافة إلى الوظائف الرقمية داخل القطاعات غير الرقمية، وتعتمد على المعلومات والمعرفة المرقمنة بوصفها عامل الإنتاج الأساسي، وعلى شبكات المعلومات الحديثة كبيئة رئيسية للنشاط الاقتصادي. وبعبارة مبسطة، فإن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد تحدده التقنيات، وتمكنه البيانات، وتنظمه المنصات، وتسرع نموه الابتكارات، حيث تتلاشى الحدود التقليدية بين القطاعات وتتضاعف فرص القيمة المضافة.

وقد تزامن صعود الاقتصاد الرقمي مع موجات متسارعة من التحولات الصناعية، ما جعله يسهم اليوم بحصة متنامية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ليس فقط من خلال حجمه المباشر، بل أيضا عبر أثره

واقع الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان (المشهد والفرص)

مرحلة الاستهلاك الرقمي إلى مرحلة المساهمة والإنتاج، بما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو والابتكار.

واليوم، يقف الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان عند نقطة تحول مفصلية، تنتقل فيها الجهود من بناء الأسس إلى تعظيم العائد الاقتصادي من الأصول الرقمية القائمة، عبر ربطها مباشرة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية، وتحفيز الاستثمار في الحلول الرقمية القابلة للتوسع والتصدير. وتمثل المرحلة الثانية من البرنامج (2026-2030) مرحلة التركيز على التمكين الاقتصادي، وتسريع رقمنة القطاعات، وتوطين التقنيات المتقدمة، بما يحقق أثرا اقتصاديا مضاعفا ومستداما.

وفي ظل الموقع الجغرافي الاستراتيجي في سلطنة عمان، واستقرار بيئتها الاقتصادية، وتطور بنيتها الأساسية الرقمية والربط الدولي، تبرز أمام سلطنة عمان فرصة حقيقية للانتقال إلى اقتصاد رقمي منتج ومصدر، وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للخدمات والحلول الرقمية، بما يدعم تنويع الاقتصاد الوطني، ويعزز النمو طويل الأمد، ويواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين.

منذ إطلاق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في عام 2021، شرعت سلطنة عمان في تنفيذ مسار وطني طموح للاقتصاد الرقمي يمتد حتى عام 2040، يستند إلى رؤية استراتيجية واضحة واستثمارات موجهة لبناء اقتصاد رقمي تنافسي ومستدام، يتكامل بنويا مع مستهدفات رؤية عمان 2040. وقد أسفرت المرحلة الأولى (2021-2025) عن إنجازات تأسيسية محورية، شملت رفع نضج منظومة الحكومة الرقمية، وتعزيز البنية الأساسية للاتصالات والبيانات، وإرساء أطر تشريعية وتنظيمية داعمة، ما أسهم في تحسين كفاءة الخدمات، وتعزيز جاهزية المجتمع والمؤسسات، ووضع قاعدة صلبة للانتقال إلى مراحل أكثر تقدما من التحول الاقتصادي القائم على التقنية.

وفي موازاة هذا التقدم، أعادت التقنيات الرقمية تشكيل ملامح المشاركة الاقتصادية في سلطنة عمان، حيث توسعت فرص الوصول إلى الأسواق والنمو أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، مدعومة بنمو متزايد في تبني التقنيات المالية والتجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية. ويعكس هذا التحول انتقال الاقتصاد الوطني تدريجيا من

الميزة التنافسية لسلطنة عمان

تتمتع سلطنة عمان بميزة تنافسية استثنائية تنبع من مقوماتها الأصيلة والطموح الوطني الواضح لبناء اقتصاد رقمي منتج ومتربط عالميا. وتتعرّز هذه الميزة من خلال أربع مقومات تنافسية مترابطة تهيئ ظروفًا مواتية للاستثمار التقني، والإنتاج الرقمي، والنمو الاقتصادي المستدام:

الاستقرار السياسي والتنظيمي:

يوفر الاستقرار السياسي والتنظيمي طويل الأمد بيئة آمنة، ومستقرة، وجاذبة للاستثمارات التقنية الكبرى. وتتعرّز هذه البيئة بأطر تنظيمية مرنة تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التزام وطني راسخ بتعزيز السيادة الرقمية المسؤولة وتوطين التقنيات المتقدمة.

مجتمع شاب وممكن رقميا:

يمثل أكثر من 50 في المائة من السكان جيلا ممكنا رقميا ومزودا بأدوات الابتكار، مما يوفر قاعدة مواهب مرنة وقادرة على التكيف تدعم ريادة الأعمال ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل القلب النابض للاقتصاد الرقمي.

الموقع الجغرافي والربط الدولي:

بفضل موقعها عند تقاطع خطوط كابلات البيانات البحرية العالمية الرئيسية وملتقى القارات الثلاث، تمثل سلطنة عمان جسرا رقميا طبيعيا يربط الأسواق الدولية بزمان استجابة منخفض جدا. ويعزز هذا الربط، مدعوما ببنية أساسية وطنية متطورة، إمكانات سلطنة عمان لتصبح مركزا إقليميا مفضلا للحوسبة السحابية ومراكز البيانات العملاقة العابرة للحدود.

الطاقة النظيفة والاستدامة الرقمية:

قدرات سلطنة عمان في مجالات الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر إمكانات كبيرة لاستضافة مراكز البيانات الخضراء والخدمات الرقمية المستدامة التي تلبي معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتجذب المستثمرين العالميين الباحثين عن كفاءة الطاقة واستدامة الموارد.

وتخلق هذه المقومات التنافسية مجتمعة ظروفًا مواتية للتحويل الاقتصادي القائم على التقنية، وتدعم تطوير بيئة عملية للابتكار. كما تمكن سلطنة عمان من ترجمة مقوماتها الأصيلة إلى فرص اقتصادية قابلة للتوسع وموجهة نحو التصدير، مع تعزيز جاذبيتها للمواهب والمستثمرين والشركاء الاستراتيجيين الساعين إلى الإسهام في نمو الاقتصاد الرقمي العماني وتطويره.



البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

الإطار الاستراتيجي للبرنامج

رؤية البرنامج

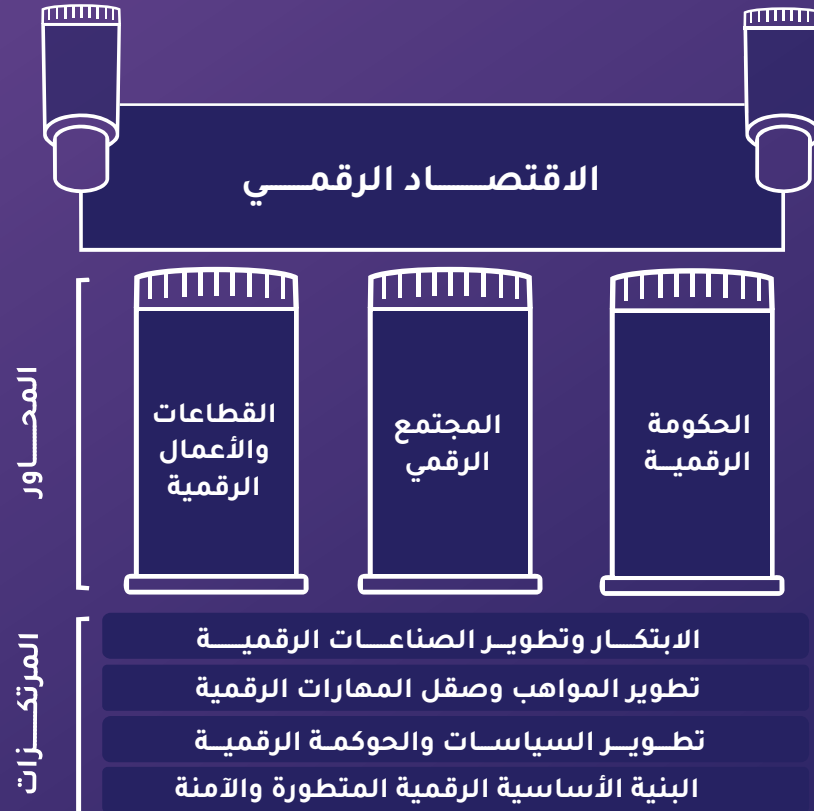
اقتصاد رقمي رافد للاقتصاد الوطني، يعزز السيادة الرقمية، ويوفر فرصاً نوعية ومستدامة للمجتمع.

رسالة البرنامج

تمكين المجتمع، والقطاعين العام والخاص، من تبني تقنيات رقمية متقدمة تحدث تحولا اقتصاديا عميقا، عبر مشاريع وطنية ذكية، متكاملة، وقابلة للتصدير.

المحاور والمرتكزات

انطلاقاً من رؤية البرنامج الطموحة ورسالته المحورية نحو إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني، تم تصميم الإطار الاستراتيجي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ليعمل ضمن منظومة متكاملة: تتألف من ثلاثة محاور استراتيجية تمثل مجالات التحول الجوهرية، مدعومة بأربعة مرتكزات أساسية تشكل مكنات النجاح والاستدامة لتعزيز الأثر التنموي. وتعمل هذه المكونات بتناغم وتكامل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة.



● المحاور

بناء مجتمع رقمي فاعل ومشارك، يمتلك أفرادَه المهارات والقدرات الرقمية اللازمة للتفاعل الواعي والأمن مع التقنيات الحديثة، والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي، بما يعزز الشمول الرقمي، ويرفع جودة الحياة، ويمكن المجتمع من مواكبة المتغيرات المستقبلية بثقة وكفاءة

المجتمع
الرقمي

إحداث نقلة نوعية في أداء القطاع الحكومي عبر التحول إلى نموذج حكومي رقمي رشيق واستباقي، تُبنى فيه القرارات على البيانات والتحليلات المتقدمة، وتُقدّم فيه الخدمات الرقمية بكفاءة وشفافية، تتمحور حول احتياجات المستفيد، وتسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز فاعلية اتخاذ القرار.

الحكومة
الرقمية

تمكين بيئة أعمال رقمية متقدمة وتنافسية، داعمة لنمو القطاعات الاقتصادية كافة، من خلال دمج التقنيات الرقمية المتقدمة في نماذج الأعمال، وتعزيز تبني الابتكار، وجذب الاستثمارات النوعية، بما يسهم في رفع الإنتاجية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

القطاعات
والأعمال
الرقمية

● المراكز

01

البنية الأساسية الرقمية المتطورة والأمن

تطوير بنية أساسية رقمية متقدمة وأمنة، تتميز بالمرونة والاعتمادية، قادرة على استيعاب النمو المتسارع واستدامة الابتكار، وتعزيز الجاهزية الوطنية للتقنيات المستقبلية.

02

تطوير السياسات والحوكمة الرقمية

بناء منظومة تشريعية وحوكمة رقمية فعالة ومرنة، تعزز الثقة في البيئة الرقمية، وتحفز الاستثمار، وتضمن الاستخدام المسؤول للتقنيات، بما يدعم الاستدامة والتوازن بين الابتكار والتنظيم

03

تطوير المواهب وصقل المهارات الرقمية

تأهيل كفاءات وطنية رقمية متخصصة ومنافسة، قادرة على قيادة مسيرة التحول الرقمي، من خلال التعليم والتدريب وبناء القيادات الرقمية، بما يضمن السيادة الرقمية ويواكب التطور التقني المتسارع.

04

الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية

تطوير صناعات رقمية وطنية قائمة على الابتكار وتوطين التقنيات، وتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية، بما يساهم في تعزيز السيادة الرقمية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج

يهدف البرنامج بشكل رئيسي إلى تحويل القطاع الرقمي إلى محرك اقتصادي رائد وزيادة مساهمته في الناتج المحلي من خلال ما يلي

01 تحقيق حكومة رقمية رشيدة مدعومة بالبيانات لاتخاذ القرار، وتقديم خدمات رقمية استباقية.

02 بناء مجتمع رقمي فاعل ومشارك، ممكن بالمهارات والتقنيات الرقمية، وقادر على مواكبة المستقبل.

03 تمكين بيئة أعمال رقمية متقدمة، عبر تبني التقنيات الحديثة وتعزيز الاستثمارات لرفع الكفاءة والتنافسية.

04 تطوير بنية أساسية رقمية متقدمة وآمنة، تتميز بالمرونة والاعتمادية لتعزيز النمو والابتكار.

05 تطوير تشريعات وحوكمة رقمية فعالة ومرنة، تعزز الثقة وتفتح آفاقاً جديدة للاستثمار.

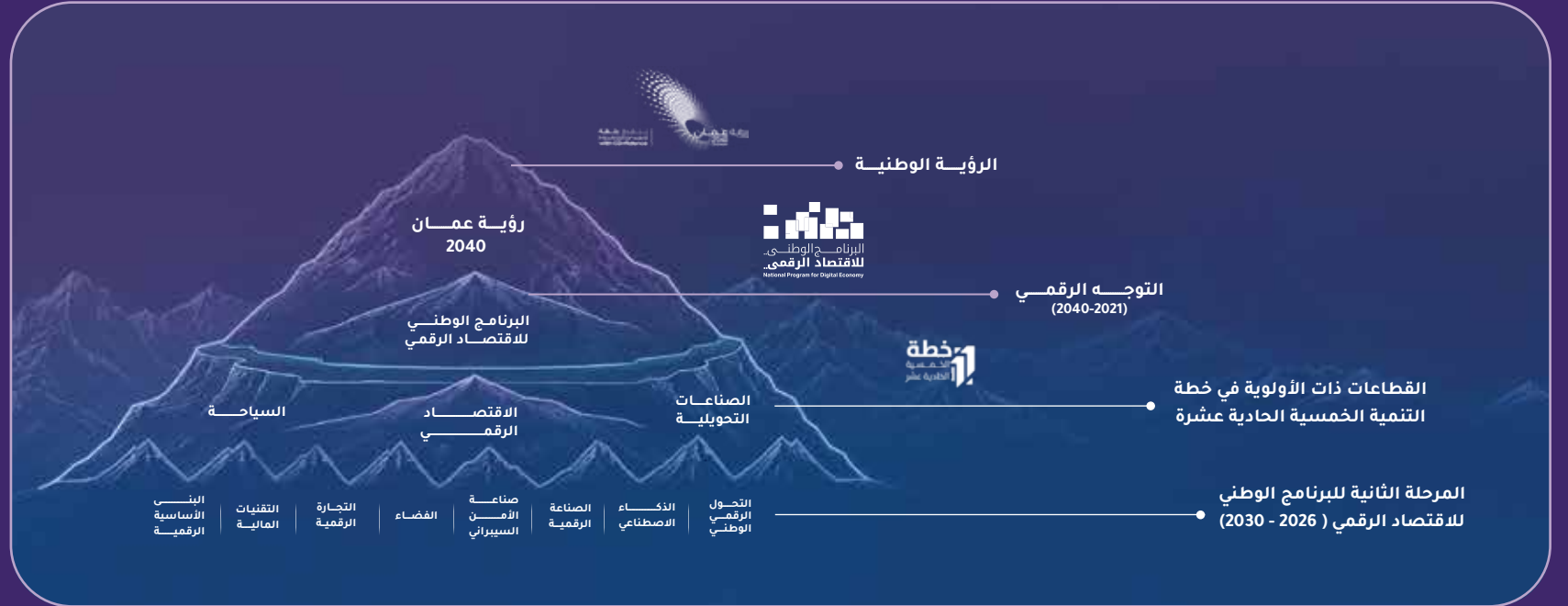
06 تأهيل كفاءات وطنية رقمية متخصصة تنافسية، تقود التحول الرقمي، وتواكب التطور التقني المتسارع.

07 تطوير صناعات رقمية وطنية رائدة، قائمة على توطيد التقنيات والابتكار، وتسهم في تحقيق السيادة الرقمية.

التوجه الاستراتيجي ومراحل البرنامج

منها لأخرى، مع استمرارية وتطوير المبادرات طويلة المدى، مثل الحكومة الرقمية، لضمان الاستدامة، حيث تستهدف المرحلة الأولى الوصول إلى حكومة رقمية متكاملة بأتمتة، تليها المرحلة الثانية بتحقيق تحول رقمي في أهم القطاعات الاقتصادية، ثم المرحلة الثالثة التي تركز على ترسيخ الصناعات الرقمية الوطنية، وتهدف المرحلة الأخيرة تعزيز الصادرات الرقمية وصولاً إلى اقتصاد رقمي مزدهر يساهم بنسبة 10% في الناتج المحلي الإجمالي.

يرتكز التوجه الاستراتيجي لبناء الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان على مسار مرحلي واضح يتواءم مع رؤية عمان 2040، ويهدف إلى رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً لتصل إلى 10% بحلول عام 2040، من خلال إحداث تحول جوهري تنتقل فيه التقنية لتصبح صناعة مستقلة ومصدرة بدلا من كونها مجرد ممكن للقطاعات، بما يعزز التنويع الاقتصادي والتنافسية الوطنية. وينفذ هذا التوجه عبر أربع مراحل متسقة ومتكاملة تمهد كل



حكومة رقمية متكاملة

تركز هذه المرحلة على تسريع رقمنة الحكومة من خلال أتمتة العمليات والخدمات الحكومية، وتحسين تجربة المستفيدين، وتعزيز الحوكمة الرقمية والشفافية. كما تستهدف بناء القدرات الوطنية وتمكين المجتمع بالمهارات الرقمية اللازمة لدعم التحول الرقمي والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الرقمي.

(2021 -
(2025

المرحلة الأولى

رقمنة أهم القطاعات الاقتصادية

تركز هذه المرحلة على تمكين القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية من تبني الحلول الرقمية، بما يعزز الكفاءة والإنتاجية، إلى جانب دعم التجارة الرقمية وأنظمة الدفع الرقمي. كما تستهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التحول الرقمي، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي.

(2026 -
(2030

المرحلة الثانية

ترسيخ الصناعات الرقمية الوطنية

تركز هذه المرحلة على بناء اقتصاد رقمي قائم على المعرفة من خلال دعم البحث والتطوير والصناعات الرقمية المحلية والخدمات السحابية. كما تستهدف تعزيز ريادة الأعمال الرقمية، وتمكين الشركات الوطنية من التوسع عالميًا، وبناء قدرات وطنية متقدمة في التخصصات المستقبلية.

(2031 -
(2035

المرحلة الثالثة

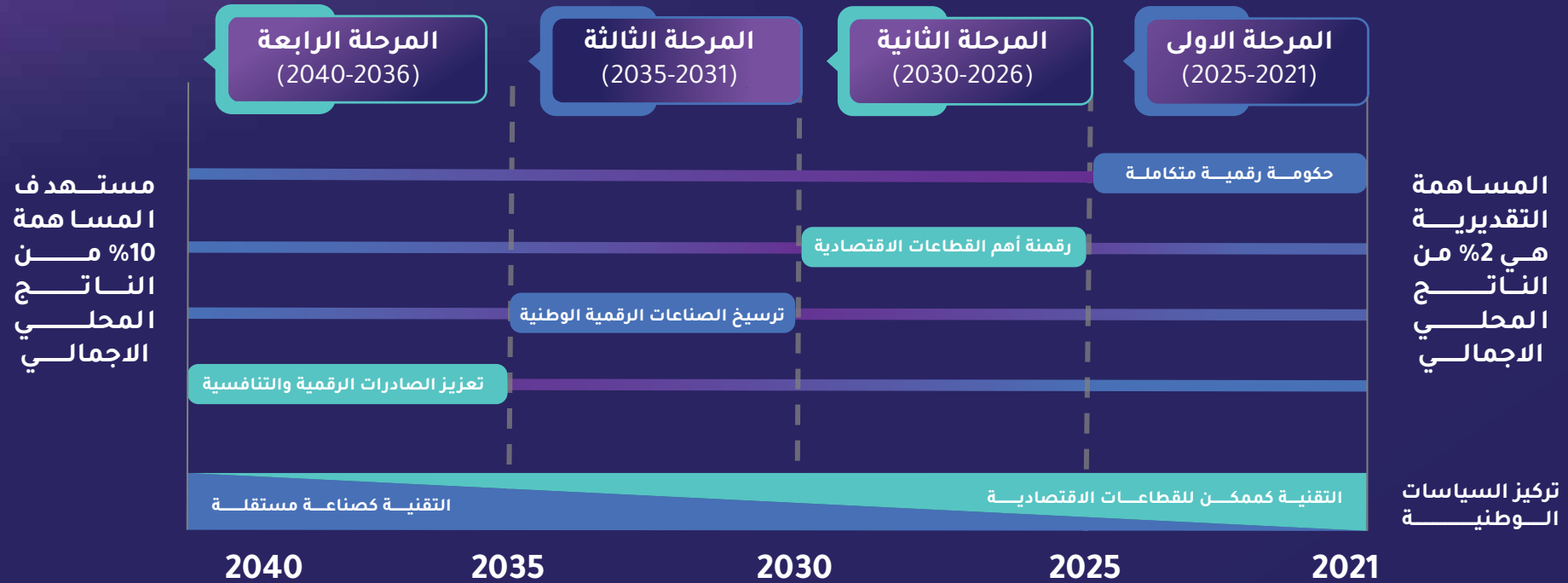
تعزيز الصادرات الرقمية والتنافسية

تركز هذه المرحلة على تعزيز مكانة سلطنة عمان كمركز للصادرات الرقمية والتقنيات المتقدمة. كما تستهدف دعم توسع الشركات الوطنية في الأسواق الدولية، وإطلاق برامج مهارات رقمية متقدمة لتعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية على المستوى العالمي.

(2036 -
(2040

المرحلة الرابعة

التوجه الاستراتيجي





المواءمة مع رؤية عمان 2040

المواءمة مع رؤية عمان 2040

ينطلق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي من إدراك وطني راسخ بأن القطاع الرقمي لم يعد خياراً تقنياً أو مساراً داعماً فحسب، بل أصبح ركيزة استراتيجية تنفيذية ومحركاً أساسياً لتحقيق المستهدفات الوطنية الطموحة لرؤية عمان 2040. وقد صمم البرنامج منذ بداياته كمنظومة وطنية متكاملة، لا ككيان مستقل، ليشكل جسراً استراتيجياً يربط بين تطلعات المستقبل الرقمي وأولويات التنمية الشاملة لسلطنة عمان.

وتنسجم رؤية البرنامج في بناء اقتصاد رقمي رافد للاقتصاد الوطني، يعزز السيادة الرقمية ويوفر فرصاً نوعية ومستدامة، مع رسالته الهادفة إلى تمكين المجتمع والقطاعين العام والخاص من تبني التقنيات الرقمية المتقدمة لإحداث تحول اقتصادي وتنموي عميق. ويعمل البرنامج، من خلال محاوره ومرتكزاته وأهدافه الاستراتيجية، على ترجمة هذه التوجهات إلى مبادرات ومشاريع وطنية ملموسة تضع الابتكار والتقنية في قلب مسيرة التقدم الوطني. ويوضح الجدول التحليلي التالي والأقسام التفصيلية أوجه المواءمة والتكامل بين البرنامج ومحاور الرؤية الأربعة وأولوياتها الوطنية الاثنتي عشر، في إطار علاقة ترابط استراتيجي تضع سلطنة عمان على مسار التحول نحو اقتصاد رقمي شامل ومستدام.

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

رؤية عمان 2040

م	الأولوية الوطنية	المحور	الحكومة الرقمية	المجتمع الرقمي	القطاعات والأعمال الرقمية	البنية الأساسية الرقمية	تطوير السياسات والحوكمة	تطوير المواهب والمهارات	الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية
1	التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	محور الإنسان والمجتمع	*	✓	*	*	*	✓	✓
2	الصحة		✓	✓	*	✓	*	*	*
3	المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية		*	✓	*	*	*	*	*
4	الرفاه والحماية الاجتماعية		✓	✓	*	✓	*	✓	
1	القيادة والإدارة الاقتصادية	محور الاقتصاد والتنمية	✓	✓	✓	*	✓	✓	
2	التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية		✓		✓	✓	✓	*	✓
3	سوق العمل والتشغيل		✓	✓	✓	*	✓	✓	*
4	القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي		✓		✓	✓	✓		✓
5	تنمية المحافظات والمدن المستدامة		✓	✓	✓	✓	*		*
1	البيئة والموارد الطبيعية	محور البيئة المستدامة	✓	*	✓	✓	✓		✓
1	التشريع والقضاء والرقابة	محور الحوكمة والأداء المؤسسي	✓	*		✓	✓	*	*
2	حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع		✓	*	*	✓	✓	✓	✓

✓ مواءمة واستهداف مباشر * تمكين ودعم غير مباشر

● محور الإنسان والمجتمع

مجتمع رقمي واع يقود المستقبل يسهم البرنامج في تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية المنافسة؛ ففي مجال التعليم والتعلّم والبحث العلمي، يعمل عبر تطوير المواهب والمهارات وتحفيز الابتكار على ربط المعرفة بالقيمة الاقتصادية وبناء اقتصاد معرفي مستدام. وفي قطاع الصحة، يسهم في تطوير نظام صحي رائد من خلال الحكومة

● محور الاقتصاد والتنمية

اقتصاد رقمي محفز للنمو والتنافسية يسهم البرنامج بصورة مباشرة في تمكين القيادة والإدارة الاقتصادية من خلال توظيف البيانات والتحليلات المتقدمة ودعم اتخاذ القرار المبني على المؤشرات، بما يعزز جودة السياسات الاقتصادية وسرعة الاستجابة للمتغيرات. كما يشكل حجر زاوية في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية عبر جعل القطاعات والأعمال الرقمية والصناعات الرقمية الوطنية قاطرة للنمو، وتوطين التقنيات، وتعزيز السيادة الرقمية الاقتصادية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، وجذب الاستثمارات النوعية، وتعزيز اندماج المؤسسات العمالية في

الرقمية والخدمات الاستباقية المعتمدة على البيانات والبنية الأساسية الرقمية المتقدمة. كما يعزز المواطنة الرقمية وحماية الهوية الوطنية، ويدعم الرفاه والحماية الاجتماعية من خلال خدمات رقمية عادلة وشاملة تضمن وصولها لمستحقيها وتمكن مختلف فئات المجتمع من الاندماج الفاعل في المجتمع الرقمي.

سلاسل القيمة العالمية. كما يدعم البرنامج إعادة تشكيل سوق العمل من خلال بناء المهارات الرقمية، وتطوير منظومة تشغيل وحوافز قائمة على الكفاءة والإنتاجية، وخلق فرص عمل نوعية، بالتوازي مع تمكين القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي عبر بيئة أعمال رقمية مرنة وجاذبة. ويمتد أثر البرنامج ليشمل تنمية المحافظات والمدن المستدامة من خلال دعم اللامركزية الاقتصادية، وتطوير المدن الذكية، وتمكين كل محافظة من استثمار ميزتها النسبية، بما يحقق تنمية متوازنة ويعزز التنافسية الاقتصادية الوطنية.

● محور البيئة المستدامة

حلول رقمية ذكية لاستدامة الموارد وحماية البيئة يسهم البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في دعم محور البيئة المستدامة، حيث يؤدي دوراً استراتيجياً مباشراً في دعم وتمكين أولوية البيئة والموارد الطبيعية، عبر توظيف الممكّنات الرقمية كأداة رئيسية لدمج البعد البيئي في مسارات التنمية الوطنية. ويسهم البرنامج، من خلال الحكومة الرقمية والبنية الأساسية الرقمية وتطوير السياسات والحوكمة، في دعم الإدارة المستدامة والذكية للموارد الطبيعية، ورفع كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وتعزيز التحول

نحو الاقتصاد الأخضر والدائري، إلى جانب تمكين حلول رقمية مبتكرة في مجالات الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي والمائي، والرصد البيئي، بما يعزز مرونة النظم الإيكولوجية وقدرتها على مواجهة التغيرات المناخية، ويدعم اتخاذ القرار البيئي المستنير المبني على البيانات. كما يسهم الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية في تحويل التحديات البيئية إلى فرص اقتصادية قائمة على الحلول الذكية ذات القيمة المضافة، ويعزز المجتمع الرقمي الوعي البيئي وثقافة الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

● محور الحوكمة والأداء المؤسسي

جهاز إداري رقمي مرّن وصانع للمستقبل يسهم البرنامج بشكل مباشر في تحقيق أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع، من خلال تقديم خدمات حكومية عالية الجودة، وأتمتة الإجراءات، ودعم قرارات شفافة وموثوقة مبنية على التحليلات والبيانات، مع ترسيخ حوكمة فعالة للموارد والمشاريع الوطنية، وبناء نموذج حكومي استباقي قائم على الإدارة بالنتائج. وفي أولوية التشريع والقضاء

والرقابة، يدعم البرنامج أتمتة الإجراءات القضائية والرقابية، وتعزيز كفاءة واستقلالية القضاء، وتفعيل منظومة رقابية ناجزة تحمي المقدرات الوطنية وتكافح الفساد، مدعومة ببنية أساسية رقمية لأنظمة العدالة الإلكترونية ومنصات الإفصاح والشفافية، إلى جانب تطوير وسائل قضائية مبتكرة وتعزيز الوعي القانوني والمشاركة المجتمعية والشراكات المؤسسية.



الحكومة وآليات الإنجاز

الحوكمة وآليات الإنجاز

يعتمد البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي إطار حوكمة متكامل ومتعدد المستويات، مدعوما بمنظومة للرصد والتقييم لتحقيق أعلى درجات المواءمة مع الأولويات الوطنية، وتعزيز التكامل والتنسيق بين جميع الجهات ذات العلاقة، بما يكفل الكفاءة التشغيلية والاستدامة والتطوير المستمر للبرنامج. ويرتكز هذا الإطار على مبادئ المرونة، والانضباط، والمساءلة، والشفافية، واتخاذ القرار المبني على البيانات، بما يضمن تسريع التنفيذ، وتعظيم الأثر الاقتصادي، وبناء الثقة مع الشركاء والمستثمرين.

1. إطار حوكمة البرنامج

يعتمد البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي هيكل حوكمة متعدد المستويات يضمن الانتقال السلس من التوجهات الاستراتيجية العليا إلى التنفيذ الميداني الفعال، على النحو الآتي:



المستوى الأول: الإشراف الاستراتيجي والسيادي

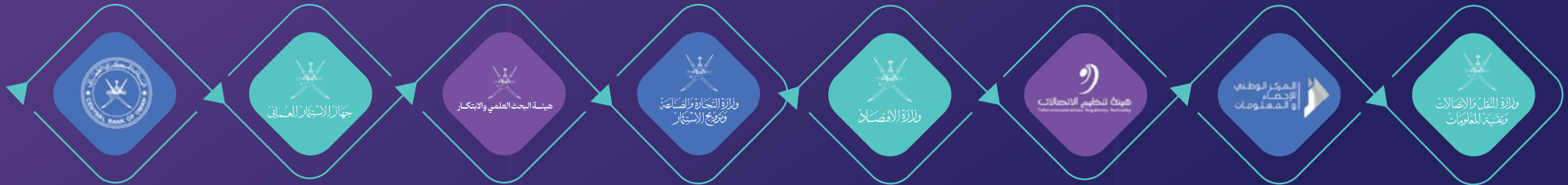
• اللجنة المالية والاقتصادية المنبثقة من مجلس الوزراء

تمثل اللجنة المالية والاقتصادية الجهة العليا المشرفة على البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، والمسؤولة عن ربطه المباشر بمستهدفات رؤية عمان 2040. وتتولى اللجنة دورا محوريا في اعتماد السياسات العامة والتوجهات الاستراتيجية، وتخصيص الموارد، وتوجيه الاستثمارات، واتخاذ القرارات السيادية المتعلقة بإدارة المخاطر الكبرى. كما تعتمد اللجنة مؤشرات الأداء الاستراتيجية النهائية، وتتابع تحقيق الأثر الاقتصادي على المستوى الوطني، وتقبل المخاطر ذات الطابع السيادي، بما يضمن أن يعمل البرنامج كمحرك اقتصادي وطني طويل الأمد، تسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيته.

المستوى الثاني: الحوكمة والتوجيه على مستوى البرنامج

• اللجنة الفنية للاقتصاد الرقمي

تعتبر اللجنة التوجيهية العليا المسؤولة عن نجاح البرنامج على المستوى التنفيذي. ويترأسها وكيل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وتضم في عضويتها:



وتتولى اللجنة الدراسة الفنية واعتماد الخطط التنفيذية للبرامج، ومتابعة الأداء ومؤشرات الإنجاز، وتذليل التحديات التشغيلية، وتعزيز التنسيق والتكامل بين البرامج التنفيذية، وتفادي التداخل والتكرار، إضافة إلى تقييم وتصعيد القضايا ذات الطابع الاستراتيجي أو النظامي عند الحاجة.

• مكتب البرامج التقنية

(وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات)

مترابطة. وعلى المستوى التنفيذي والتشغيلي، يقود المكتب تنسيق الجهود بين الفرق، ويشرف على جودة التنفيذ وتسريع الإنجاز، مدعوماً بمنهجيات موحدة لإدارة البرامج، ولوحات مؤشرات الأداء والتقارير، إلى جانب تقديم الدعم التحليلي والاستشاري الذي يمكن صناع القرار من اتخاذ قرارات مبنية على البيانات والرؤى، ويضمن تحقيق أثر مستدام على مستوى البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي.

يعمل مكتب البرامج التقنية كأمانة عامة للبرنامج ومنوط بالإدارة المركزية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، حيث يتولى دعم ومتابعة تنفيذ البرنامج ضمن إطار استراتيجي متكامل، يشمل التخطيط المرحلي وإدارة خارطة الطريق الاستراتيجية، وضمان التكامل والمواءمة بين المبادرات والجهات المنفذة، والالتزام بالأولويات الوطنية، بما يعزز فعالية البرنامج ويكرس طبيعته كمنظومة وطنية

المستوى الثالث: التنفيذ التشغيلي

1. فرق إدارة البرامج التنفيذية

يتم تنفيذ مبادرات ومشاريع البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي من خلال فرق تنفيذية، حيث يعهد إلى كل فريق بإدارة أحد البرامج التنفيذية الثمانية. وتعمل هذه الفرق ضمن أطر ومعايير موحدة، مع تمتعها بأدوات تشغيلية تتيح لها التخطيط التفصيلي، والتنفيذ المباشر للمبادرات والمشاريع، والمتابعة اليومية، وإدارة الأداء والمخاطر التشغيلية، وإعداد التقارير الدورية، وتعزيز التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

2. نظام الرصد والتقييم الشامل

يعتمد البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي نظاما متكاملًا للرصد والتقييم قائما على البيانات، يهدف إلى تتبع التقدم، وقياس الأثر الاقتصادي، وتمكين اتخاذ القرارات في الوقت المناسب عبر جميع مستويات الحكومة، مع التركيز على النتائج الفعلية وليس الأنشطة فقط.

• ويقوم هذا النظام على العناصر التالية

01

إطار مؤشرات أداء رقمية هرمي
يبدأ من مؤشرات البرنامج الرئيسية ذات الأثر الوطني والاقتصادي مروراً بالمؤشرات الرئيسية للبرامج التنفيذية وصولاً إلى المؤشرات التفصيلية للأداء التشغيلي.

03

منصة رقمية موحدة للرصد
تتضمن لوحات مؤشرات رقمية تعرض بيانات لحظية حول أداء البرنامج ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وتدعم أتمتة التقارير، وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والاستباقية في المتابعة.

05

آلية تصعيد مسار تصعيد محددة ومنهجية
يتم تطبيق مسار تصعيد محدد الإطار الزمني لمعالجة التحديات، وفق مبدأ حل المشكلات في أدنى مستوى فعال ممكن، وبمدد استجابة محددة.

02

دورة تقارير متعددة المستويات
تتضمن مجموعة من التقارير مثل التقارير التشغيلية والتقارير الاستراتيجية الدورية.

04

منظومة اجتماعات منضبطة
تعتمد جميع مستويات الحكومة إيقاعاً منتظماً للاجتماعات (تشغيلية شهرية، توجيهية ربع سنوية، استراتيجية نصف سنوية)، بما يضمن التوافق المستمر، وتسريع اتخاذ القرار، وتحسين الأداء.

3. آليات الاستدامة والتطوير المستمر

صمم البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، منذ مرحلته التأسيسية، على منهجية تجعل من "الاستدامة والتطوير المستمر" سمة تصميمية أساسية، وليس مجرد غاية تضاف لاحقا. تعتمد هذه المنهجية على مبدئين محوريين: بناء مرونة ذاتية للتكيف مع المستقبل، وتأسيس آلية منهجية مستدامة للتعلم من المعرفة العالمية.

• المبدأ الأول: تصميم مرّن وقابل للتطور المستقبلي

لا تصمم مبادرات البرنامج وبرامجه التنفيذية كمسارات صلبة ذات نهايات مغلقة، بل كأطر عمل مفتوحة وقابلة للتكيف (Adaptive Frameworks). وهذا النهج التصميمي يتجسد عمليا من خلال

آليات مؤسسية دورية

02

لتحديث السياسات والتشريعات استجابة للمتغيرات التقنية والاقتصادية السريعة

01

منصات رقمية مركزية

قابلية للتحديث المستمر (كالنموذج اللغوي الوطني "معين AI")، التي تبني لتتطور وتتكيف مع الاحتياجات المستقبلية.

04

تخصيص مساحات تجريبية آمنة

(Sandbox) كأدوات دائمة تتيح اختبار التقنيات الناشئة ودمجها عند نضوجها.

03

اعتماد النهج المرحلي للبرنامج

المقترن بدورات تقييم استراتيجية شاملة كل خمس سنوات، لضمان مراجعة المسار وإعادة توجيه الأولويات بما يواكب التحولات الكبرى في المشهد التقني والاقتصادي العالمي.

• المبدأ الثاني: آلية منهجية مستدامة للتعلم والمعرفة العالمية

لضمان أن تبقى المنظومة الوطنية في صدارة الابتكار، يدمج البرنامج قنوات منهجية تخلق تدفقا مستمرا للمعرفة والخبرة العالمية، عبر ثلاث مسارات متكاملة:

شراكات استراتيجية لنقل المعرفة

مع الشركات العالمية الرائدة والمؤسسات البحثية والخبراء الدوليين، بهدف توطين المعرفة المتقدمة وبناء القدرات الوطنية القادرة على الريادة.

هياكل متخصصة للرصد والاستشراف

لمراقبة الاتجاهات التقنية الناشئة، وتحليل تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، واستشراف مستقبل الاقتصاد الرقمي، مما يوفر أساسا استباقيا لصنع القرار.

إنشاء مراكز استشارية ومعرفية دائمة

كالمراكز المتخصصة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، لتقديم الدليل الفكري المستمر وتوجيه التطور المستقبلي ضمن أطر الحوكمة الرشيدة.

وبهذه المنهجية المتكاملة، لا يهدف البرنامج إلى مجرد "إنهاء" مشاريع مرحلية، بل إلى تأسيس كيانات وهياكل حوكمة ومنصات رقمية حية تكتسب الخبرة وتتطور ذاتيا. وبهذا، يتحول البرنامج من خطة تنفيذية محدودة الزمن إلى دورة حياة مؤسسية مستدامة، قادرة على قيادة الابتكار المستمر وضمان استمرارية الأثر الاقتصادي والتنموي للاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان، وصولاً إلى تحقيق طموحات رؤية عمان 2040 وما بعدها.



منجزات المرحلة الأولى من البرنامج

منجزات المرحلة الأولى من البرنامج

بنسب غير مسبوقة، وقفزة كبيرة ونوعية في المعاملات المالية غير النقدية، وتعزيز الاستثمار في الصناعات الرقمية المتقدمة مثل صناعة الرقائق الإلكترونية. وفي موازاة ذلك، شهدت البنية الأساسية الرقمية تطوراً لافتاً مع الانتشار الكامل لتقنيات الاتصالات الحديثة، فيما ساهمت مبادرات تأهيل الكفاءات الوطنية مثل "مكين" في بناء رأس مال بشري مهياً لقيادة المستقبل الرقمي. كما تمضي سلطنة عمان بخطى واثقة في رقمنة الخدمات الحكومية عبر بوابات ومنصات تفاعلية مثل البوابة الموحدة للخدمات ومنصة تجاوب، بما يعكس التزامها بتحقيق تحول شامل ومستدام. وفيما يأتي عرض موجز لأبرز الإنجازات التي تحققت خلال المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج.

منذ إطلاق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي بمباركة مجلس الوزراء الموقر في يوليو 2021م، شهدت سلطنة عمان نقلة نوعية في مسيرة التحول الرقمي، جسدت رؤية القيادة الحكيمة في بناء اقتصاد رقمي مزدهر ورافد للاقتصاد الوطني. وخلال خمسة أعوام فقط، تحققت إنجازات بارزة عززت مكانة سلطنة عمان على الخريطة الرقمية العالمية، حيث تحسن تصنيفها في عدة مؤشرات دولية. كما تبلورت إنجازات نوعية تمثلت في التطور اللافت للأداء الحكومي في التحول الرقمي، وإطلاق أول صاروخ فضائي عماني، وإطلاق القمر الاصطناعي العماني (عمان سات-1)، وإطلاق النموذج اللغوي الوطني للذكاء الاصطناعي التوليدي "معين AI"، وارتفاع حجم التجارة الإلكترونية

45.5% من إجمالي العاملين

نسبة العمانيين العاملين
ففي قطاع تقنية
المعلومات خلال عام 2025.

74 مليون

استثمارات القطاع
الخاص في قطاع
الفضاء

79 مليون

حجم الاستثمار في
مشاريع الذكاء
الاصطناعي

227 مليون

حجم الاستثمار في
قطاع تقنية
المعلومات

48 حاضنة

بتمويل تجاوز 127 مليون ريال عماني لدعم الشركات التقنية الناشئة.

200 شركة

ناشئة عبر منصة عمان للشركات الناشئة (omanstartuphub.om).

69%

نسبة العمانيين في الوظائف الفنية والتخصصية والقيادية بقطاع تقنية المعلومات في عام 2025

400 موظف

يعملون في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص في قطاع الفضاء

25 شركة

توسع قطاع الفضاء

مختلف محافظات سلطنة عمان بالاعتماد على بيانات عام 2023، بهدف توفير خط أساس موثوق لقياس الأثر الاقتصادي ومتابعة تطوره على المدى المتوسط والطويل. يعكس هذا النهج قدرة سلطنة عمان على تتبع التقدم المحقق ودعم اتخاذ القرار نحو ترسيخ الاقتصاد الرقمي كأحد محركات النمو الاقتصادي.

لقد أسهمت هذه الإنجازات في ترسيخ الأسس اللازمة لبناء اقتصاد رقمي متكامل، وتعزيز الجاهزية المؤسسية، وتمكين الكفاءات الوطنية، بما يدعم تحقيق المستهدفات المرحلية لمساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، شرعت سلطنة عمان في تنفيذ المسح الوطني لقياس مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي كأول مشروع وطني من نوعه، حيث شملت مرحلته الأولى نحو 1,300 مؤسسة في

سلطنة عمان في المؤشرات والتقدير الدولي



الترتيب والتقدير الدولي

الفوز بالجائزة العربية
للاقتصاد الرقمي 2025
فئة الابتكار الحكومي لنظام بيان الجمركي.

المركز الأول في
منطقة غرب آسيا

المركز التاسع عالميا في مجال
البيانات المفتوحة لعام 2024.

فوز مدائن بجائزة Best Projects (X-SDI)
Award عن مشروع التحول الرقمي
الشامل نحو مدن صناعية ذكية مستدامة
وخضراء مدفوعة بالذكاء الاصطناعي.

إدراج هاكاثون التحول الرقمي "برمجان" في
موسوعة جينيس للأرقام القياسية كأطول هاكاثون
حكومي للتحول الرقمي في العالم، وأكبر درس في
هاكاثون متعدد المواقع عالميا.

فوز منصة الإفصاح الإلكترونية (بيانات) التابعة لهيئة الخدمات المالية
بجائزة أفضل منصة رقمية ضمن فئة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2024.

إنجازات البرامج التنفيذية

تجسد البرامج التنفيذية الركائز التنفيذية الأساسية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان. وفيما يلي عرض لعدد من الإنجازات البارزة التي تحققت في هذه البرامج، والتي تعكس جانبا من حجم الجهود المبذولة والتطورات الملموسة على أرض الواقع.

1. برنامج التحول الرقمي الحكومي



2. برنامج الصناعة الرقمية



3. برنامج الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة



4. برنامج البنى الأساسية الرقمية



5. برنامج صناعة الأمن السيبراني

اعتماد 11 شركة
في مجال الأمن
السيبراني
ضمن برنامج
الاعتماد بوزارة النقل
والاقتصاد
وتقنية
المعلومات.

اعتماد وتكريم 3
شركات عمانية
ضمن
مبادرة CREST CAMP
لتسريع نضج
خدمات الأمن
السيبراني

استفادة 8,000
مستفيد محلياً
و5,000 مستفيد
دولياً
من برنامج
صناعة الأمن
السيبراني

تسجيل
6 شركات
ناشئة
و17 منتجاً
محلياً
في مجال
الأمن
السيبراني.

تشغيل مركز مراقبة صناعة
الأمن السيبراني.

تشغيل 3 مراكز لحداثة
لصناعة الأمن السيبراني.

6. برنامج الفضاء



7. برنامج التجارة الإلكترونية



8. برنامج التقنيات المالية





خارطة طريق المرحلة الثانية

خارطة طريق المرحلة الثانية

لقد مثلت المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي علامة فارقة في مسيرة الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان. ومع هذه النجاحات، تدخل سلطنة عمان بخطى وثيقة في المرحلة الثانية من البرنامج (2026-2030)، والتي تمثل نقلة استراتيجية نوعية وامتدادا مباشرا لمرحلة التأسيس، حيث ينتقل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي من بناء الأسس الرقمية إلى فتح آفاق رقمية جديدة تركز على التمكين الاقتصادي وتعظيم الأثر. فبينما ركزت المرحلة الأولى على تطوير الحكومة الرقمية، تأتي هذه المرحلة لتوجيه تلك المكتسبات نحو ربط التقنية بشكل مباشر بمحركات النمو الاقتصادي، مع استمرار تطوير الحكومة الرقمية بوصفها ممكنا رئيسيا لدعم المجتمع وتعزيز كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وقد استند تصميم المرحلة الثانية إلى منهجية تحليلية متكاملة شملت تقييم مخرجات المرحلة الأولى، وتحليل واقع الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان، ودراسة الاتجاهات العالمية والتقنيات الناشئة. وأسهم هذا النهج في تحديد المبادرات التي ينبغي استمرارها وتطويرها، إلى جانب استحداث مبادرات نوعية جديدة تتماشى مع توجه المرحلة الثانية، مع التركيز على تعظيم

الأثر الاقتصادي للبرامج التنفيذية، بحيث تنفذ المبادرات ضمن منظومة وطنية متكاملة.

وتركز المرحلة الثانية على تسريع رقمنة أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتحفيز اعتماد التقنيات الرقمية في الأعمال، مع توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة بوصفها محركات رئيسية للتحويل في هذه المرحلة. وفي هذا الإطار، يستمر تعزيز المحاور الاستراتيجية الأخرى للبرنامج، بما في ذلك مواصلة تطوير الحكومة الرقمية وتمكين المجتمع الرقمي، إلى جانب تقوية الركائز التمكينية الأربع المتمثلة في تطوير بنية أساسية رقمية متقدمة وأمنة، وتعزيز السياسات والحوكمة الرقمية، وتنمية المواهب وصقل المهارات الرقمية، ودعم الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية، بما يضمن أن تكون الرقمنة تحولا عميقا ومستداما، مدعوما ببنية رقمية صلبة وتعزز الجاهزية المؤسسية على المدى الطويل. كما تتواصل الجهود لتعزيز منظومات وطنية استراتيجية تسهم في ترسيخ السيادة الرقمية، بما يضمن تحقيق تحول رقمي عميق ومستدام، يهيئ للانتقال إلى المرحلة الثالثة المعنية بترسيخ الصناعات الرقمية الوطنية.

خصائص المرحلة الثانية

01

رقمنة أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية وتحفيز اعتماد التقنيات الرقمية في الأعمال.

03

تحفيز استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، لتكون المحرك الرئيسي لهذه المرحلة.

05

تعزيز الأمن السيبراني في القطاعات الاقتصادية لضمان الحماية الرقمية واستدامة العمليات.

07

تحديث الأطر التشريعية لدعم التوسع في الأعمال الرقمية وتعزيز الاستثمار الرقمي لإيجاد بيئة جاذبة.

02

استمرار تطوير الحكومة الرقمية وتوسعها لخدمة المجتمع والنهوض بالقطاعات الاقتصادية.

04

تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني الحلول الرقمية لزيادة كفاءتها وتنافسيتها.

06

تطوير المهارات الرقمية للأفراد والشركات، مع التركيز على رفع كفاءة برامج بناء القدرات الرقمية.

08

إرساء الأسس اللازمة للبحث والتطوير وزيادة الأعمال الرقمية ودفع عجلة الابتكار، تمهيدا للمرحلة الثالثة للبرنامج.

وقد ترجمت هذه التوجهات الاستراتيجية إلى مسار تنفيذي واضح، تنطلق من خلاله المرحلة الثانية عبر مبادرات محورية مصممة بعناية، تواكب تطلعات المستقبل وتضمن تحقيق نتائج مؤثرة ومستدامة. وقد تم إدراج جميع مبادرات المرحلة الثانية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ضمن البرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية الحادية عشر، بما يضمن توافقها مع محاور وأولويات الخطة وتعزيز التكامل بين السياسات الوطنية والمشاريع التنفيذية. وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ 84 مبادرة ضمن 8 برامج تنفيذية مترابطة، تشرف على إدارتها وتنفيذها 4 جهات وطنية، وفق منظومة حوكمة تضمن التنسيق والتكامل وتعظيم الأثر الاقتصادي.

توزيع مبادرات المرحلة الثانية



لمحور القطاعات والأعمال الرقمية، مقابل نسب متقاربة تتجاوز (40%) لكل من محوري المجتمع والحكومة الرقمية، بما يحقق توازي تمكين القطاعات الاقتصادية مع تطوير خدمات حكومية أكثر كفاءة وبناء مجتمع رقمي فاعل، ويعزز دور الحكومة كشريك داعم للنمو الاقتصادي ومحفز للابتكار، ويسهم في توفير بيئة رقمية ممكنة ومستدامة للقطاعات والأعمال.

تشكل مبادرات المرحلة الثانية إطاراً متكاملًا يستهدف المحاور الاستراتيجية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وتركز على محور رقمنة القطاعات والأعمال بوصفه التوجه الاستراتيجي للمرحلة، مع الحفاظ على توازن مدروس في تعزيز محوري الحكومة الرقمية والمجتمع الرقمي. وتبين خريطة التغطية للمبادرات استهداف ما يقارب ثلثي المبادرات (65%)

القطاعات والأعمال
الرقمية

65%

المجتمع
الرقمي

43%

الحكومة
الرقمية

41%

القطاعات والأعمال الرقمية 65%



المبادرات	الزمة
5	التحول الرقمي للصناعات والقطاعات الإنتاجية
8	البنية الأساسية الرقمية الداعمة للأعمال
5	التشريعات والحوكمة للقطاعات والاستثمار
5	توطين الصناعات والتقنيات المتقدمة
10	منظومة ريادة الأعمال ودعم الشركات التقنية
6	الخدمات والبنية المالية الرقمية الممكنة
6	التجارة الرقمية والتسويق الإلكتروني
9	اقتصاد الفضاء وتطبيقاته للقطاعات
54	مجموع المبادرات

المجتمع الرقمي 43%



المبادرات	الزمة
4	الشمول الرقمي والتمكين المجتمعي
6	بناء القدرات الرقمية وتنمية المهارات
6	المحتوى الرقمي ودعم ريادة الأعمال
5	الهوية الرقمية والمعاملات الآمنة
4	الخدمات الرقمية والابتكار الحكومي
5	البنية الأساسية الرقمية الممكنة
6	توطين التقنيات
36	مجموع المبادرات

الحكومة الرقمية 41%



المبادرات	الزمة
4	التحول الرقمي
5	الخدمات الرقمية وتجربة المستفيد
7	تكامل المنصات والبيانات
9	الابتكار الحكومي والتطبيقات المتقدمة
9	البنية الأساسية الرقمية والأمن السيبراني
34	مجموع المبادرات

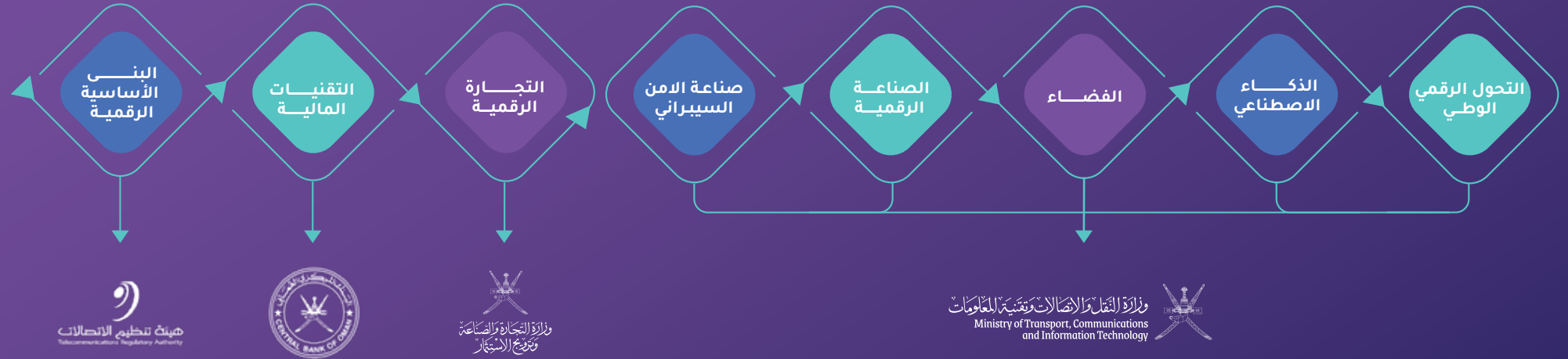
وعلى مستوى المرتكزات الأربع للاقتصاد الرقمي، تضمن المرحلة الثانية تحقيق تحول رقمي عميق ومستدام، مدعوما ببنية صلبة تقلل التبعية وتعزز القدرة على التوسع الآمن. كما تسهم المرحلة في تعزيز منظومات وطنية استراتيجية في مجالات المدفوعات، والحوسبة السحابية المحلية، والأمن السيبراني، والأقمار الصناعية، بما يدعم حماية الاقتصاد الرقمي، ويضمن بقاء القيمة المضافة داخل سلطنة عمان، ويهيئ بيئة استثمارية جاذبة تدعم النمو طويل الأمد وتفتح آفاقا واسعة للشراكات الإقليمية والدولية. ويعكس هذا النهج المتكامل الحرص على أن تكون رقمنة القطاعات الاقتصادية قائمة على أسس مؤسسية متينة، تشمل أطرا تشريعية مرنة وكفاءات وطنية مؤهلة قادرة على إدارة الأصول الرقمية السيادية بكفاءة عالية.

وتبرز الأهمية الاستراتيجية لهذا التأسيس المتدرج للمرحلة الثانية في تعزيز جاهزية سلطنة عمان للانتقال إلى المرحلة الثالثة من البرنامج (2031-2035)، والتي ستركز على ترسيخ الصناعات الرقمية الوطنية. ويعكس استهداف نحو 42% من مبادرات المرحلة الحالية لمرتكز الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية توجهها منظما نحو بناء قدرات وطنية قابلة للتوسع، تمتد من البحث والابتكار إلى تطوير المنتجات والحلول الرقمية. ويسهم هذا المسار في نقل الاقتصاد الرقمي تدريجيا من دوره التمكيني للقطاعات إلى دور إنتاجي وتصديري، بما يدعم تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز القيمة المضافة محليا.



البرامج التنفيذية (المرحلة الثانية)

البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي



الشركات والأسواق، وتحفيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورفع كفاءة الأسواق وتعزيز الشمول المالي، في حين تشكل صناعة الأمن السيبراني عنصرا أساسيا في حماية الاستثمارات وضمان استدامة الاقتصاد الرقمي. وبهذا التكامل، تعمل البرامج التنفيذية كمنظومة واحدة تحول الاقتصاد الرقمي إلى رافعة اقتصادية حقيقية، وتدعم انتقال سلطنة عمان من مستهلك للتقنية إلى مركز إقليمي منتج ومصدر للحلول الرقمية.

والبنى الأساسية الرقمية العمود الفقري لهذه المنظومة، حيث يوفران الأساس التمكيني لجميع القطاعات، ويعززان السيادة الرقمية، ويشكلان البوابة الرئيسية لجذب الاستثمارات الرقمية وبقاء القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني. وفي المقابل، تقود برامج الذكاء الاصطناعي، والصناعة الرقمية، والفضاء مسار الابتكار الوطني عبر البحث والتطوير، وبناء المهارات المتقدمة، وتوطين التقنيات، وخلق فرص عمل نوعية تدعم النمو طويل الأمد.

كما تلعب برامج التجارة الرقمية المالية دورا محوريا في تعزيز تنافسية

تشكل البرامج التنفيذية للمرحلة الثانية منظومة اقتصادية رقمية متكاملة، صممت لتحقيق أثر مباشر ومستدام على النمو الاقتصادي، والانتقال بالاقتصاد الرقمي من التحديث التقني إلى محرك إنتاجي فعال. ففي حين تعمل البرامج التمكينية على رفع كفاءة الاقتصاد الكلي، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، تقود البرامج الإنتاجية إطلاق قطاعات رقمية جديدة عالية القيمة، تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز المساهمة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي.

ويمثل برنامجا التحول الرقمي الوطني

برنامج التحول الرقمي الوطني

المستفيدين عبر خدمات رقمية مترابطة، إلى جانب بناء قدرات الكفاءات الحكومية. وشملت هذه المرحلة الانتقال من نموذج الخدمات الرقمية التقليدية إلى مفهوم الخدمات الاستباقية القائمة على البيانات، ضمن بيئة رقمية موحدة تعزز مبدأ الحكومة الواحدة، وتوفر تجربة سلسلة متكاملة للمواطنين والمستثمرين.

وفي المرحلة الثانية، يركز البرنامج على تعظيم الأثر الاقتصادي للتحول الرقمي من خلال تسريع رقمنة القطاعات الاقتصادية الرئيسية وربطها بشكل عضوي بمنظومة الحكومة الرقمية، وتأسيس محطات للتحول الرقمي في مختلف المحافظات بما يضمن شمولية جغرافية أكبر وكفاءة أعلى في تقديم الخدمات. كما يشمل البرنامج تطوير خدمات حكومية ذكية ومؤتمتة مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، ورفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين إدارة الموارد الحكومية عبر أتمتة العمليات وتكامل البيانات، بما يساهم في رفع الإنتاجية والكفاءة التشغيلية، وتعزيز جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي، وبناء اقتصاد رقمي أكثر تكاملاً واستقراراً على المدى المتوسط والطويل.

يمثل برنامج التحول الرقمي الوطني العمود الفقري لتحسين بيئة الأعمال ورفع الإنتاجية الاقتصادية ضمن منظومة التحول الوطني، حيث يؤدي دوراً محورياً في تمكين بقية برامج الاقتصاد الرقمي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تطور البرنامج من كونه برنامجاً للتحول الرقمي الحكومي إلى برنامج وطني شامل للتحول الرقمي، يركز على إرساء أسس حكومة رقمية متقدمة قائمة على التكامل والحوكمة، تعمل كمنصة تمكينية تدعم التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتساهم في ترسيخ مبادئ التحول الرقمي وتعزيز أسلوب الحياة الرقمية في المجتمع العماني. وتشرف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، على تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وكافة أصحاب المصلحة، بما يضمن التكامل في التنفيذ وتعظيم الأثر الوطني للتحول الرقمي.

وقد أسهم البرنامج في مرحلته الأولى في إحداث تحول ملموس في أداء الحكومة الرقمية، من خلال رفع مستوى نضج المؤسسات الحكومية، وتعزيز تكامل البيانات والخدمات، وتوحيد المنصات الرقمية، وتحسين تجربة

المبادرات الرئيسية للمرحلة الثانية



تكامل وتوحيد المنصات الحكومية الرقمية

01

تهدف المبادرة إلى إنشاء بيئة رقمية موحدة تعزز مبدأ الحكومة الواحدة عبر توحيد المنصات الحكومية ومنع التكرار في الموارد، وتطوير منصات مركزية لتكامل البيانات والخدمات، بما يحسن تجربة المستفيد، ويرفع الكفاءة، ويرشد الإنفاق، ويضمن الحوكمة الفعالة، وتعظيم الاستفادة من الأصول الرقمية القائمة.

استدامة البوابة الموحدة للخدمات الحكومية

02



الاستمرار واستدامة العمل في تطوير البوابة الموحدة للخدمات الحكومية كمنفذ رقمي حكومي موحد يحقق نهج الحكومة الواحدة بخدمات مترابطة وتفاعلية، عبر إضافة حزم خدمات جديدة ذات أولوية، وتبني منهجية رحلات أحداث الحياة، وتقديم خدمات مؤتمتة وأكثر شمولية.

تطوير خدمات حكومية رقمية لتحسين تجربة المستفيد

03

تطوير منظومة خدمات حكومية رقمية متكاملة وذكية تتمحور حول المستفيد عبر أتمتة الخدمات ذات الأولوية وتقديم خدمات رقمية استباقية، مدعومة بتقنيات متقدمة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لرفع الكفاءة ودعم اتخاذ القرار، مع تمكين التفاعل الذكي عبر المساعدين الافتراضيين، والاستفادة من العمل عن بعد.

منجم لتبسيط الإجراءات ورحلات الحياة

04

استكمال الاعمال في تبسيط إجراءات وهندسة عمليات الخدمات الحكومية وبشكل خاص المشتركة منها، ستركز المبادرة على مراجعة ورسم الإجراءات عبر توظيف منهجية رحلات أحداث الحياة بحيث يتم رسم الإجراءات بشكل متكامل من البداية وحتى النهاية.

الابتكار الرقمي الحكومي

تعزيز الابتكار في القطاع الحكومي لتطوير حلول رقمية مبتكرة تحسن الخدمات وكفاءة العمليات، عبر تمكين التقنيات الناشئة ووضع أطر وطنية للابتكار. تشمل المبادرة حوكمة وإعادة استخدام المنصات الحكومية المطورة داخليا، مع إنشاء بيئات تجريبية لتجربة التقنيات الناشئة وتعزيز التعاون المشترك مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

05

الإجادة الرقمية في القطاع الحكومي

تطوير إطار وطني لقياس النضج الرقمي وتقييم أداء الجهات الحكومية دوريا لتحديد فرص التحسين ورفع كفاءة العمليات. تهدف المبادرة لتحفيز التنافس الإيجابي والابتكار عبر تكريم الجهات المتميزة في الممارسات الرقمية، بما يضمن جودة الخدمات المقدمة.

06

بناء القدرات وتمكين الكفاءات في التحول الرقمي

تطوير وتمكين الكفاءات الوطنية في القطاع الحكومي عبر إطار وطني للمهارات الرقمية وبرامج تدريبية متخصصة لبناء قيادات رقمية قادرة على قيادة التحول. تركز المبادرة على تعزيز تبادل المعرفة عبر منصات ومجتمعات مهنية وشراكات مع القطاع الخاص، لرفع الجاهزية الرقمية للمؤسسات وبناء قدرات وطنية مستدامة.

07

الحوكمة الرقمية

بناء منظومة متكاملة لضبط وتوجيه التحول الرقمي وفق إطار مرجعي موحد يضمن تكامل المبادرات مع البنية المعمارية الوطنية (GovTechStack). تشمل المبادرة تطبيق إطار لإدارة التغيير ومعياري وطني لتقييم الأثر الرقمي للتشريعات لضمان جاهزية الجهات الحكومية. كما توفر خدمات استشارية لدعم تنفيذ المشاريع الرقمية بكفاءة، مع تعزيز المحتوى المحلي في المشاريع الرقمية الحكومية.

08

التحول الرقمي القطاعي

09

تمكين وتسريع التحول الرقمي في القطاعات الحيوية عبر رفع النضج الرقمي وأتمتة العمليات وتبني التقنيات المتقدمة. تشمل المبادرة تقييم الجاهزية ووضع خارطة طريق تنفيذية لكل قطاع، مع تطوير منصات رقمية تضمن تكامل البيانات والخدمات بين الجهات المعنية، بما يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الابتكار ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.

الحكومة التنبؤية

10

تمكين التحول نحو حكومة استباقية قائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي، عبر تطوير بنية وطنية متكاملة للبيانات والتحليلات المتقدمة. تركز المبادرة على تعزيز النسيج الوطني للبيانات كمنصة موحدة، وتوظيف التحليلات السلوكية لفهم احتياجات المستفيدين والتفاعل معهم استباقياً، مما يرفع كفاءة التخطيط وإدارة الموارد، ويمهد الطريق لتطوير التوأمة الرقمي الوطني.

مراكز التحول الرقمي بالمحافظات

11

تأسيس مراكز تحول رقمي لامركزية في جميع المحافظات، متكاملة مع المنصات الوطنية، بهدف تعزيز الهوية الرقمية المحلية وتمكين المجتمعات من قيادة التحول الرقمي وفق خصوصية كل محافظة. وتساهم في رقمنة القطاعات الحيوية، وتنمية المهارات الرقمية، ودعم الشركات الناشئة، بما يعزز الشمولية الرقمية ويحفز نمو الاقتصاد القائم على الابتكار والمعرفة.

تعزيز التنافسية والسمعة الرقمية

12

تهدف إلى زيادة سلطنة عمان في المؤشرات العالمية عبر إطار موحد لقياس أداء الحكومة الرقمية ومواءمته دولياً. تركز المبادرة على تحويل نتائج القياس الدوري لخطط تحسين ملموسة، مع بناء هوية اتصالية تبرز قصص النجاح والابتكارات العمانية في المحافل الدولية. تسعى المنظومة لترسيخ التنافسية والسمعة الرقمية لسلطنة عمان، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي جاذب للشركات والاستثمارات التقنية النوعية.

برنامج البنى الأساسية الرقمية

الاتصال عالية السرعة عبر تنويع تقنيات النفاذ الرقمي، بما يشمل الحلول الأرضية والفضائية، مما وفر بيئة ممكنة للنمو الاقتصادي الشامل، وهياً الأرضية لتقديم خدمات رقمية متطورة تسهل النفاذ الآمن إلى الأسواق العالمية والمعلومات.

وفي المرحلة الثانية، ينتقل البرنامج إلى مرحلة أكثر عمقا وتأثيرا، حيث يتجه نحو توسيع نطاق تأثيره عبر مبادرات نوعية تشمل تسريع نشر شبكات الجيل الخامس، وضمان وصول خدمات الألياف البصرية والاتصال عالي السرعة إلى جميع مناطق سلطنة عمان، وتطوير مراكز البيانات والبنية السحابية الوطنية. كما يركز البرنامج على تعزيز الربط الرقمي المحلي والدولي، وتطوير معايير وطنية لمنظومات إنترنت الأشياء، وتحفيز الاستثمارات الموجهة للتقنيات المستقبلية، بما يحول البنية الأساسية الرقمية من عنصر داعم إلى محرك استراتيجي لرقمنة القطاعات الاقتصادية. ومن خلال هذا التوجه، يسعى البرنامج إلى ترسيخ السيادة الرقمية وتحقيق الاستفادة على المدى الطويل، وبناء اقتصاد رقمي مستقل وقادر على قيادة الابتكار والنمو الشامل في كافة ربوع سلطنة عمان، وذلك بالتعاون الوثيق مع شركات الاتصالات المرخصة لضمان الكفاءة والفعالية في التنفيذ.

يعد برنامج البنى الأساسية الرقمية الركيزة التمكينية الأساسية التي تقوم عليها كافة مسارات الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان؛ بدءا من الحكومة الرقمية والأعمال الرقمية، وصولا إلى تمكين المجتمع الرقمي والتحول القطاعي الشامل. وتشرف هيئة تنظيم الاتصالات على تنفيذ البرنامج بوصفها الجهة الرئيسية المسؤولة، حيث يضطلع البرنامج بدور محوري في تحسين بيئة الأعمال ورفع الإنتاجية الاقتصادية من خلال تطوير شبكات الاتصالات المتقدمة، وتعزيز الربط المحلي والدولي، وتوسيع نطاق الحوسبة السحابية، بما يوفر بنية رقمية أساسية موثوقة، وآمنة، وعالية الكفاءة تمكن جميع القطاعات من تبني التقنيات الرقمية المتقدمة. ويمثل هذا الاستثمار تمكينا مضاعفا للأثر عبر مختلف برامج ومبادرات الاقتصاد الرقمي، إذ تظل البنى الأساسية البوابة الرئيسية لجذب الاستثمارات الرقمية النوعية، والمركز الجوهري لضمان جودة واستمرارية الخدمات الحيوية في كافة ولايات ومحافظات سلطنة عمان.

وفي المرحلة السابقة، أسهم البرنامج في إحداث نقلة نوعية في جاهزية البنية الأساسية الرقمية من خلال التوسع في شبكات النطاق العريض الثابت والمتنقل ورفع كفاءة البنية الأساسية للاتصالات. كما عزز البرنامج موثوقية واستدامة خدمات



تعزيز خدمات النطاق العريض الثابت عالي السرعة

01

تعزيز خدمات النطاق العريض الثابت للمناطق من خلال التوسع في تغطية شبكات الألياف الضوئية عالية السرعة أو أي تقنيات أخرى، وتعزيز استمرارية الخدمات الحيوية لرفع كفاءة البنية الأساسية الرقمية لدعم التحول الرقمي الشامل.

تعزيز كفاءة شبكات الاتصالات المتنقلة

02

تعزيز خدمات النطاق العريض المتنقل عبر رفع كفاءة البنية الأساسية لمحطات الاتصالات المتنقلة من خلال ترقية المحطات الحالية وبناء محطات جديدة، بما يضمن تعزيز جودة الخدمات وسرعتها واستجابتها لمتطلبات التحول الرقمي في مختلف القطاعات.

تعزيز البنية الأساسية الرقمية لإنترنت الأشياء

03

تعزيز البنى الأساسية الرقمية الخاصة بإنترنت الأشياء لتمكين المدن الذكية وتحقيق الكفاءة التشغيلية في القطاعات الاقتصادية، مع تطوير المعايير الوطنية لاعتماد الأجهزة الداعمة لإنترنت الأشياء والمدن الذكية لتتوافق مع متطلبات البنية الأساسية الرقمية.

الارتقاء بالربط الرقمي للجهات الحكومية والشبكة الموحدة

04

تطوير الشبكة الحكومية الموحدة لضمان الأمان وتوفير سرعات عالية في تقديم خدمات حكومية رقمية فعّالة وذات جودة عالية.

تعزيز الربط الرقمي الدولي

05

تعزيز الربط الرقمي الدولي لسلطنة عمان عبر تعزيز البنى الأساسية للكوابل البحرية الدولية لدعم البنى الأساسية الرقمية ورفع موثوقية وسرعة الاتصال على المستويين المحلي والدولي.

تعزيز البنية الوطنية للحوسبة السحابية

06

تعزيز البنى الأساسية الخاصة بمراكز البيانات المرخصة لدعم التحول الرقمي في الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتحقيق السيادة الرقمية، وتحسين كفاءة وجودة مراكز البيانات والخدمات السحابية.

تعزيز الاستثمارات في البنية الأساسية الرقمية

07

ضمان استمرار قطاع الاتصالات بالاستثمار في تطوير البنى الأساسية الرقمية، من خلال تشجيع الشركات على زيادة استثماراتها، وبشكل خاص في مجالات شبكات النطاق العريض. إضافة إلى تحسين كفاءة الإنفاق الاستثماري، وضمان توجيه الاستثمارات نحو الابتكار والتقنيات المستقبلية التي تدعم التحول الرقمي وتعزيز التنافسية الوطنية.

برنامج الذكاء الاصطناعي

الوطنية للبيانات المفتوحة، بما أسهم في إرساء بنية داعمة لتطوير الحلول الرقمية المتقدمة وتعزيز الجاهزية الوطنية لتبني التقنيات الذكية. وعلى الصعيد الدولي، عززت سلطنة عمان حضورها بتدشين مركز الثورة الصناعية الرابعة بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، كأحد المراكز الرائدة عالمياً، بما يدعم مسارات نقل المعرفة وبناء القدرات في التقنيات المتقدمة.

وفي المرحلة الثانية، ينتقل برنامج الذكاء الاصطناعي إلى مستوى أكثر عمقا وتأثيراً كرافعة إنتاجية ومعرفية، من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الصناعية والحكومية، وتوسيع نطاق المشاريع التجريبية، وبناء منظومة وطنية متكاملة تشمل البحث والتطوير، وبناء المهارات المتقدمة، ودعم الابتكار. كما يركز البرنامج على الاستثمار في الحوسبة الكمية، وتطوير الأطر التشريعية والأخلاقية المنظمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتأسيس منظومة وطنية للاستشارات في هذا المجال، بما يضمن الاستخدام المسؤول والفعال للتقنيات المتقدمة. ويسهم هذا التوجه في توطيد الذكاء الاصطناعي كقوة إنتاجية وطنية، وخلق فرص عمل نوعية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني واستدامته على المدى الطويل.

يمثل برنامج الذكاء الاصطناعي مركز الابتكار الوطني وأحد أهم محركات التحول الاقتصادي في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ويأتي انطلاقاً من الدور المحوري الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي عالمياً بوصفه أحد أسرع التحولات التقنية التي أحدثت اختراقات واسعة غيرت أنماط الحياة والعمل، وأصبح محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي. ويهدف البرنامج إلى بناء منظومة وطنية مبتكرة للذكاء الاصطناعي تنقل سلطنة عمان من مرحلة تبني التقنيات إلى امتلاكها وتوطينها، من خلال تطوير القدرات الحوسبية ودعم البحث والتطوير، بما يعزز السيادة المعرفية ويقلل الاعتماد على المنصات الخارجية. وتشرف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، على تنفيذ البرنامج برؤية محورها الإنسان، تضمن الاستخدام المسؤول والتنافسي للتقنيات المتقدمة.

وقد حقق البرنامج في مرحلته الأولى قفزات استراتيجية، حيث شهد القطاع تدفق استثمارات لدعم مشاريع الذكاء الاصطناعي، تزامنت مع نمو متسارع في منظومة الشركات الناشئة المتخصصة. وتميزت هذه المرحلة بإطلاق إنجازات وطنية رائدة، كان أبرزها النموذج اللغوي العماني الأول من نوعه للذكاء الاصطناعي التوليدي، إلى جانب تدشين استوديو الذكاء الاصطناعي والبوابة



دمج الذكاء الاصطناعي في القطاع الصناعي

01

دعم المصانع العمانية، الكبيرة منها والصغيرة، في تبني وتفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة الإنتاجية، ورفع مستوى التنافسية الصناعية، بما يتماشى مع مستهدفات الاستراتيجية الصناعية العمانية.

الابتكار الحكومي المدفوع بالذكاء الاصطناعي

02

تحفيز وتسريع الابتكار الحكومي من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة الأداء وتحسين الخدمات العامة، بما يشمل الإدارة الذكية للموارد والطاقة والمياه وتطوير خدمات رقمية مؤتمتة، وتفاعلية للمواطنين، والمقيمين، والمستثمرين.

دعم تنفيذ مشاريع تجريبية مدعومة بالذكاء الاصطناعي

03

تمكين وتعزيز القطاعات الرئيسية والأعمال لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحولها الرقمي ودعم تنفيذ مشاريعها التجريبية في مجالات الذكاء الاصطناعي.

تأهيل الكفاءات الوطنية في الذكاء الاصطناعي

04

بناء وتأهيل كفاءات وطنية في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات عبر مسارات تعليمية وتدريبية تشمل الطلاب والخريجين والباحثين عن عمل، إضافة إلى إعادة تأهيل المعلمين والموظفين، من خلال شراكات مع منصات ومؤسسات محلية ودولية.

بناء منظومة الابتكار في الذكاء الاصطناعي

05

تهدف المبادرة إلى إنشاء أو دعم تأسيس: مراكز بحث وتطوير في المؤسسات الأكاديمية، واستوديو يجمع المتخصصين والمؤسسات لإيجاد حلول تقنية مبتكرة، إضافة إلى مصنع أفكار لدعم تأسيس وتطوير شركات ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي.

منظومة الاستشارات ونقل المعرفة في الذكاء الاصطناعي

06

بناء منظومة استشارية لدعم المبادرات المؤسسية في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، تشمل إنشاء مركز للشورة الصناعية الرابعة، ومركز دولي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، واستقطاب خبرات عالمية من الباحثين والمطورين المتخصصين.

النموذج اللغوي العماني (معين AI)

09

تطوير نموذج لغوي يتم تدريبه على المحتوى العماني الثقافي والتاريخي والفني والعلمي والحضاري والسياسي يعمل بالذكاء الاصطناعي التوليدي. مع تحديثه المستمر وتطوره لمراحل متقدمة لاحقا ليكون نموذج لغوي مفتوح المصدر يساعد المبتكرين على تقديم خدمات جديدة.

معين AI
MueenAI

تنظيم فعاليات ومؤتمرات الذكاء الاصطناعي

08

تنظيم حلقات عمل متخصصة ومؤتمرات حول تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب مسابقات وفعاليات لتعزيز البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، مع إطلاق حملة وطنية للتوعية بالاستخدامات والأخلاقيات وتأثيراته على مستقبل العمل والتعليم والحياة اليومية.

توفير معدات الذكاء الاصطناعي

07

توفير معدات ذكاء اصطناعي عالية الأداء مثل وحدات المعالجة المتقدمة (GPU) لبناء قدرات وطنية موحدة تقدم خدمات الذكاء الاصطناعي وتوفر بيئة تجريبية متقدمة. تمكن هذه المبادرة الجهات الحكومية والمراكز البحثية من الوصول المركزي إلى هذه الإمكانيات لتطوير ونشر حلول الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي في التقنيات المستدامة والنظيفة

11

دعم المشاريع والتطبيقات التي توظف الذكاء الاصطناعي في مجال الطاقة النظيفة والتقنيات المستدامة، لتعزيز الكفاءة وتقليل الانبعاثات وتحقيق الاستدامة البيئية.

الحوسبة الكمية

10

تعزيز الوعي والقدرات البحثية والتطبيقية في الحوسبة الكمية عبر إنشاء حاسوب كمّي عماني بالشراكة الدولية، لتأهيل الكفاءات الوطنية في تصميم وتصنيع الحواسيب الكمية، ودعم الابتكار وترسيخ نواة معرفية تسهم في تحقيق الاستقلال التقني في هذا المجال المتقدم.

التنبؤ بالأحوال المناخية

تطوير حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي لرصد التغير المناخي، والتنبؤ بالكوارث، وإدارة الأزمات البيئية والطبيعية.

12

وحدة الرصد والاستشراف في مجال الذكاء الاصطناعي

تأسيس وحدة وطنية لرصد تطورات الذكاء الاصطناعي محلياً وعالمياً، واستشراف توجهاته المستقبلية، وتحليل تحدياته الاجتماعية والاقتصادية، بهدف دعم صانعي القرار في تجنب المخاطر وصياغة سياسات وتشريعات استباقية.

13

تحديث التشريعات لتسريع توطيد الذكاء الاصطناعي مع ضمان أمنته

تعزيز الوعي والقدرات البحثية والتطبيقية في الحوسبة الكمية عبر إنشاء حاسوب كمّي عماني بالشراكة الدولية، لتأهيل الكفاءات الوطنية في تصميم وتصنيع الحواسيب الكمية، ودعم الابتكار وترسيخ ثقافة معرفية الاستقلال التقني في هذا المجال المتقدم.

14

برنامج الصناعة الرقمية

على تمكين الشركات التقنية الناشئة وتعزيز قدرتها على النمو والاستدامة، إلى جانب بناء الكفاءات الوطنية ورفع مستويات التعمين في الوظائف الفنية والتخصصية والقيادية. وأسهم هذا التوجه في رفع جاهزية سوق العمل، وتوسيع قاعدة المهارات الرقمية، وترسيخ أسس نمو مستدام للصناعة الرقمية، بما يعزز قدرتها على الإسهام الفاعل في الاقتصاد الوطني.

وفي المرحلة الثانية، ينتقل البرنامج نحو تعظيم الأثر الاقتصادي للصناعة الرقمية من خلال تسريع الابتكار في التقنيات العميقة، وتطوير صناعات رقمية واعدة مثل الألعاب الإلكترونية والمحتوى الرقمي التفاعلي، إلى جانب توسيع منظومة البرمجيات والحلول الرقمية القابلة للتصدير. ويركز البرنامج على إنشاء مناطق رقمية متخصصة، مثل منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة، لتكون حاضنة للابتكار وجاذبة للاستثمارات النوعية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من الاندماج في سلاسل التوريد الوطنية والدولية، والتحول إلى شركات قادرة على التوسع والاستدامة. كما يدعم البرنامج البحث والتطوير والابتكار التطبيقي، ونقل المعرفة، وتوطين التقنيات المتقدمة، بما يسهم في خلق فرص عمل نوعية عالية القيمة، ودعم التحول نحو اقتصاد معرفي مستدام يقوده الابتكار.

يعد البرنامج التنفيذي للصناعة الرقمية، الذي تشرف عليه وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، المحرك الاقتصادي الأقوى للاقتصاد الرقمي، والركيزة الأساسية لبناء اقتصاد وطني متنوع قائم على التوطين التقني وتكبير سوق الشركات التقنية الوطنية. ويهدف البرنامج إلى إحداث تحول استراتيجي في الهوية التقنية الوطنية عبر الانتقال من استهلاك التقنية إلى إنتاجها وتصديرها، من خلال بناء قاعدة صناعية رقمية وطنية قائمة على التوطين، والتصنيع، والابتكار، وتطوير الكفاءات، والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية. ويترجم الأثر الاقتصادي للبرنامج في جذب الاستثمارات الخاصة، وخلق وظائف تخصصية عالية القيمة، وتوطين صناعات رقمية استراتيجية تسهم في تقليص العجز التجاري التقني وتعزيز الصادرات الرقمية وتنويع القاعدة الاقتصادية. كما يمثل هذا المسار استثمارا سياديا طويل الأجل لبناء أصول إنتاجية رقمية ومضاعفة العائد، بما يعزز الأمن الاقتصادي الوطني ويقلل الاعتماد على سلاسل الإمداد الخارجية

وفي المرحلة السابقة، أسهم البرنامج في إحداث أثر ملموس على مستوى بيئة الاستثمار وتنمية رأس المال البشري في قطاع تقنية المعلومات، من خلال تحفيز صفقات ومشاريع استثمارية نوعية، واستقطاب استثمارات استراتيجية في مجالات تقنية متقدمة ذات أولوية وطنية. كما ركز البرنامج

المبادرات الرئيسية للمرحلة الثانية



صناعة الألعاب الإلكترونية

03

تهدف المبادرة إلى دعم صناعة الألعاب الإلكترونية في سلطنة عمان من خلال تأهيل مطورين بشهادات معتمدة من شركة يونتي (Unity)، وتوفير بيئة محفزة لصناع الألعاب المحليين. كما تسعى لجذب استثمارات أجنبية عبر شراكات مع شركات ألعاب عالمية، وتقديم استشارات متخصصة.

تسريع الابتكار والتقنيات العميقة

02

دعم البحث والتطوير في التقنيات الناشئة من خلال بيئات تجريبية (Sandboxes) آمنة تدعم اختبار ابتكارات الشركات الناشئة لتوطين التقنيات العميقة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والحوسبة الكمية، وتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات تجارية ذات قيمة اقتصادية.

الترويج وجذب الاستثمارات الرقمية المحلية والأجنبية

01

تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في التقنيات المتقدمة ومراكز البيانات وأشباه الموصلات، مع الترويج للشركات الوطنية عالمياً عبر أدوات تسويقية ومشاركات دولية لتحفيز بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية.

منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة

05

منطقة تقنية حرة بحوافز وامتيازات خاصة، تستهدف استقطاب الشركات التقنية الناشئة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة على المستوى المحلي والدولي والمؤسسات الداعمة لها مثل الحاضنات والمسرعات والمختبرات، مع منافذ تسويقية دولية، وتمكن الشركات العمانية من التحول إلى شركات مليارية (Unicorns).

المحتوى الرقمي التفاعلي

04

تنظيم وتطوير صناعة المحتوى الرقمي، وتحويله إلى قطاع اقتصادي منظم يدعم الاقتصاد الرقمي، ويسهم في إيجاد فرص عمل للكوادر الوطنية وتعزيز مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي في المجال.

المثلث الرقمي

08

إنشاء ثلاث مناطق لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي الخضراء في سلطنة عمان تشغل بالطاقة النظيفة، وإعداد حوافز وتسهيلات مخصصة في مجال الطاقة لجذب الشركات العالمية لإنشاء مراكز بيانات ذكاء اصطناعي في هذه المناطق الثلاث

تمكين الكفاءات الرقمية والعمل الحر (مكين+)

07

هدف المبادرة إلى تأهيل وتشغيل الكفاءات الوطنية في مشاريع الاقتصاد الرقمي عبر مسارات متعددة تشمل الوظائف المؤقتة، والعقود المستقلة، والعمل الحر، مع إعادة تأهيل خريجي التخصصات غير التقنية، بما يعزز بناء القدرات المستمر وتوليد الفرص واحتضان اقتصاد المهارات الرقمية المستقلة



تطوير منظومة الشركات التقنية الناشئة

06

منظومة وطنية متكاملة لتمكين الشركات التقنية الناشئة والصغيرة والمتوسطة عبر برامج دعم النمو للتوسع محليا ودوليا، وتحفيز المحتوى المحلي في العقود الحكومية، وتعزيز شراكات الابتكار، مع إنشاء منصات متخصصة لدعم المنظومة.

تطوير المنظومة الوطنية لأشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية

10

تستهدف المنظومة تطوير البنية الأساسية وتأهيل الكفاءات الوطنية ودعم الابتكار والتطوير، مع استقطاب الشركات الدولية والاستثمارات العالمية وإنشاء مركز تميز وتحديد إطار وطني للأدوار، بما يعزز إدماج هذه الصناعة الحيوية في الاقتصاد الوطني وترسيخ جاذبية سلطنة عمان للاستثمارات العالمية.

تصدير المنتجات والخدمات الرقمية العمانية

09

منظومة وطنية لدعم تصدير البرمجيات والخدمات الرقمية والكفاءات العمانية، وتمكين الشركات الناشئة والمواهب من دخول الأسواق الإقليمية والدولية، وتحويل التقنيات المحلية إلى قيمة تجارية عالمية عبر شراكات عابرة للحدود، ضمن بيئة تكاملية تعزز الحضور الرقمي العماني عالمياً

برنامج التجارة الرقمية

يمثل برنامج التجارة الرقمية، الذي تشرف عليه وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أحد الممكّنات الحيوية للاقتصاد الرقمي الوطني، ورافعة استراتيجية مباشرة وسريعة لتنويع مصادر الدخل عبر نقل التجارة إلى منظومة رقمية عابرة للحدود. ويستهدف البرنامج تطوير منظومة تجارة رقمية متكاملة تقوم على منصات وطنية متقدمة، وأطر تشريعية مرنة، وبنية لوجستية رقمية داعمة، بما يتيح للشركات - لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد العمل الحر - الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل. ويعكس البرنامج تحولا عميقا من التركيز على قنوات البيع الرقمية إلى تبني مفهوم التجارة الرقمية الشامل الذي يغطي المنظومة التجارية المتكاملة، بما يشمل مواءمة التشريعات، ورقمنة سلاسل الإمداد، وتحفيز الابتكار في نماذج الأعمال. كما يمثل البرنامج مسارا اقتصاديا يحقق عائدا مباشرا ومستداما دون كلفة صناعية ثقيلة، ويتضاعف أثره عند تكامله مع منظومات البنية الأساسية الرقمية، والتقنيات المالية، والأمن السيبراني، والهوية الرقمية، مستفيدا من الموقع اللوجستي الاستراتيجي لسلطنة عمان لترسيخ مكانتها كبوابة إقليمية للتجارة الرقمية العابرة للحدود.

وقد حقق البرنامج في مرحلته الأولى نموا لافتا يعكس تسارع تبني التجارة الرقمية في سلطنة

عمان، وتحولا واضحا في نماذج الأعمال نحو الاقتصاد الرقمي. الاقتصاد الرقمي. وأسهم البرنامج في تعزيز موثوقية السوق وتنظيمه من خلال ترسيخ أطر وطنية لممارسة التجارة الرقمية، وفي مقدمتها منصة «معروف عمان» لتوثيق المتاجر الإلكترونية، بما عزز ثقة المستهلكين والتجار في البيئة الرقمية. كما انعكس هذا التوجه على تنامي حجم المعاملات التجارية الرقمية، وتهيئة بيئة تجارية أكثر نضجا واستقرارا، مكنت المؤسسات الوطنية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، من التوسع والنمو في الفضاء الرقمي وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وفي المرحلة الثانية، يركز البرنامج على تعظيم الأثر الاقتصادي لهذا النمو عبر ترسيخ موقع سلطنة عمان كمركز إقليمي للتجارة الرقمية، من خلال استقطاب الشركات العالمية الكبرى، وتوسيع مجمع التجارة الرقمية، وربط المنصات الوطنية بشبكات تجارة الأعمال الدولية (B2B)، وتعزيز التكامل مع القطاعات الاقتصادية المنتجة. كما سيتم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة الشركات وتحسين تجربة المستهلك، بما يمكن العلامات التجارية العمانية من التوسع الإقليمي والعالمي، وتعزيز الصادرات الرقمية غير النفطية، وترسيخ دور التجارة الرقمية كرافد مستدام للنمو الاقتصادي والإنتاجية الوطنية.

المبادرات الرئيسية للمرحلة الثانية



مرصد الممارسات والتشريعات للتجارة الرقمية

01

التحديث المستمر للبيئة التنظيمية والتشريعية للتجارة الرقمية ومواءمتها مع أفضل الممارسات بما يواكب التطورات العالمية السريعة، من خلال الرصد والتحليل والدراسات، لتعزيز ثقة المستهلك والمستثمر.

التوعية والمهارات وتحفيز العمل الحر في التجارة الرقمية

02

تطوير مهارات الأفراد والشركات في التجارة الرقمية، ودعم ريادة الأعمال والتسويق الرقمي وصناعة المحتوى، مع تنفيذ حملات توعية لنشر ثقافة التسوق الآمن وحماية المستهلك وتعزيز اقتصاد العمل الحر.

تطوير وتوسيع مجمع التجارة الرقمية

03

توسيع المجمع ليصبح مركزا رئيسيا لنمو التجارة الرقمية ودعم الشركات الوطنية، مع تقديم خدمات استشارية وتدريبية، ومساحات عمل مشتركة، وتمكين العلامات العمانية للوصول إلى الأسواق العالمية.

عمان كمركز إقليمي للتجارة الرقمية العالمية

04

استقطاب كبرى شركات التجارة الرقمية العالمية لإنشاء مراكز تشغيلية ولوجستية عبر حوافز استثمارية ومناطق حرة، مع تعزيز البنية الأساسية وتبسيط الإجراءات لترسيخ مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي للتجارة الرقمية.

التكامل مع القطاعات الاقتصادية المنتجة

تسريع تبني التجارة الرقمية في القطاعات الاقتصادية والصناعية عبر ربط المنتجين وتجار الجملة والمستهلكين من خلال منصات وطنية تدعم رقمنة سلاسل الإمداد والتسويق، والتوسع في الأسواق العالمية.

06

الذكاء الاصطناعي لتعزيز التجارة الرقمية

تعزيز دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في المنصات الوطنية لتمكين الشركات الوطنية، وتحسين تنافسياتها، ودعم سلاسل الإمداد، وتحسين تجربة المستهلك، مع توسيع حضور العلامات التجارية العمانية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

05

تعزيز ربط التجارة الرقمية الاقليمية

تعزيز منصات التجارة الرقمية في المحافظات الحدودية بسلطنة عمان عبر دعم المنصات المحلية واستقطاب منصات دول الجوار بما يمكن من دخول الأسواق المجاورة وتعزيز التبادل التجاري الرقمي عبر الحدود.

08

تعزيز التبادل التجاري الرقمي

تعزيز التبادل التجاري الرقمي الدولي عبر تطوير بنية أساسية رقمية متكاملة، وربط المنصات الوطنية بشبكات (B2B) العالمية، مع تقديم حلول تمويل وتحصيل متقدمة، إلى جانب عقد اتفاقيات رقمية دولية متعددة الأطراف.

07

برنامج التقنيات المالية

يمثل البرنامج التنفيذي للتقنيات المالية، الذي يشرف عليه البنك المركزي العماني، أحد المحركات الأساسية لتحديث المنظومة المالية في سلطنة عمان ودعم الانتقال نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وشمولا وتنافسية. ويهدف البرنامج إلى تطوير البنية المالية الرقمية وتسهيل المعاملات المحلية والعابرة للحدود، وجذب الاستثمارات النوعية في الخدمات المالية الرقمية، بما يعزز نمو الشركات ويحسن تجربة الأفراد والمؤسسات. كما يسهم البرنامج في تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق أنظمة الدفع الإلكترونية والذكية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الوصول إلى خدمات مالية مرنة وآمنة، إلى جانب تحفيز الابتكار في نماذج الأعمال المالية باستخدام التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، ضمن أطر تنظيمية متوازنة تضمن النزاهة المالية والاستقرار والثقة.

وقد حقق البرنامج خلال المرحلة الأولى إنجازات نوعية عكست تسارع التحول نحو المدفوعات الرقمية في سلطنة عمان؛ حيث أسهم الانفتاح على حلول الدفع الرقمية العالمية في تعزيز ثقة المستخدمين ورفع جاهزية البنية الأساسية المالية الرقمية. كما نجح البرنامج في توسيع منظومة القطاع المالي عبر

تمكين شركات متخصصة في التقنيات المالية، وتفعيل البيئات التجريبية الرقابية لاحتضان الابتكارات الصاعدة وتطوير نماذج أعمال مالية حديثة. ولتعزيز الأمان والموثوقية، جرى التوسع في خدمات التحقق الرقمي «أعرف عميلك» الإلكترونية لتشمل نطاقا واسعا من المؤسسات المالية، مما أسس بيئة مالية رقمية أكثر نضجا، توفر حلول دفع آمنة وسلسلة وتدعم نمو الاقتصاد الرقمي.

وفي المرحلة الثانية، ينتقل البرنامج إلى تعظيم الأثر الاقتصادي والاستراتيجي عبر تعزيز السيادة المالية الرقمية من خلال تطوير حلول وأنظمة دفع وطنية مستقلة، تسهم في حماية البيانات المالية وتقليل الاعتماد على الأنظمة الخارجية. ويركّز البرنامج على توسيع البيئات التجريبية الرقابية المشتركة، وإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية. كما يستهدف البرنامج تعزيز الاعتماد الشامل للمدفوعات الإلكترونية في الجهات الحكومية والتجارية، بما يرفع كفاءة المنظومة المالية الوطنية، ويعزز استقلاليتها، وقدرتها على دعم التنويع الاقتصادي والحفاظ على القيمة المضافة داخل سلطنة عمان على المدى المتوسط والطويل.



المبادرات الرئيسية للمرحلة الثانية

برنامج التقنيات
المالية

البيئة التجريبية الرقابية للتقنيات المالية للبنك المركزي العماني

01

تمكين المؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية الناشئة من اختبار مشاريعها الابتكارية المدعومة بالتقنيات الحديثة ضمن بيئة آمنة، لتطوير حلول مبتكرة تساهم في تعزيز القطاع المالي.

البيئة التجريبية الرقابية المشتركة بين البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية

02

مبادرة مشتركة لدعم الابتكار في قطاع الخدمات المالية المحلي، من خلال طرح أطر تنظيمية ومبادرات لتطوير منتجات وخدمات ونماذج أعمال حديثة ومبتكرة مع الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان معايير عالية لحماية العملاء.

مركز ابتكار للتقنيات المالية

03

إنشاء محطة موحدة لمسرعة أعمال التقنيات المالية لاستقبال الابتكارات وتمكين التعاون بين المؤسسات المالية، والمبتكرين، وشركات التقنية والمستثمرين، تحت إشراف البنك المركزي العماني وبالتعاون مع هيئة الخدمات المالية.

ترميز الأصول المشفرة

04

تحويل الأصول المادية أو المالية إلى رموز رقمية (Tokens) يتم تسجيلها على تقنية البلوك تشين، ويقوم البنك المركزي العماني بالعمل على دراسة الجوانب التقنية والفرص المتعلقة بترميز الأصول المشفرة.

استراتيجية الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية

05

اعداد استراتيجية الذكاء الاصطناعي للقطاع المالي والمصرفي بالإضافة إلى تحديد واختبار حالة استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال البيئة التجريبية الرقابية.

06

تعزيز انتشار واستخدام البطاقة البنكية المحلية (مال)

تطوير بطاقة دفع محلية تهدف إلى الاستقلالية وتقليل الاعتماد على الشركات العالمية كفيزا وماستركارد وغيرها وتحديد الرسوم الخاصة بها لتكون أكثر ملائمة وتنافسية. وكذلك النظر في اعتمادها للمعاملات الحكومية.



07

تطوير نظام الدفع عبر الهاتف النقال (الدفع الفوري)

سيتم العمل على إدخال تحسينات في النظام لتلبية احتياجات ومتطلبات السوق في سلطنة عمان ومواكبة التطورات في مجال الدفع الفوري

08

إدخال تحسينات في نظام المقاصة الإلكترونية

وضع بعض التحسينات التي تسهم في تطوير كفاءة النظام ووضع بعض المتطلبات لتلبية احتياجات البنوك والعملاء.

09

خدمة أعرف عميلك

التحقق من بيانات العملاء للأفراد والشركات عبر الربط الإلكتروني مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتحقق من السجلات التجارية، ومع شرطة عمان السلطانية للتحقق من هوية الأفراد باستخدام القياسات الحيوية ومطابقة التوقيع.

10

تعزيز توسع استخدام خدمات الدفع الإلكترونية في سلطنة عمان بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة

تعزيز اعتماد المدفوعات الإلكترونية من خلال التعاون مع المؤسسات المختلفة، ونشر الوعي بشكل مستمر للجمهور وتقديم حلول دفع مبتكرة، مما يسهم في زيادة كفاءة المعاملات التجارية.

برنامج الفضاء

يمثل برنامج الفضاء إطاراً وطنياً استراتيجياً لدعم ركائز الاقتصاد الرقمي وتعزيز السيادة الرقمية في سلطنة عمان، من خلال توظيف الموقع الجغرافي والبيانات الفضائية كأصول ذات قيمة اقتصادية وتمكينية. وينطلق البرنامج من رؤية وطنية واضحة تستهدف تطوير قطاع فضاء ناشئ يركز على تطبيقات الفضاء الأرضية وتوطين سلاسل القيمة المرتبطة بها، عبر بناء بنية أساسية سيادية وتنمية قدرات وطنية متخصصة تضمن الاستقلالية التقنية على المدى الطويل. ويعتمد البرنامج نهجاً تشاركياً يجمع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، بما يتيح فرصاً استثمارية مدروسة ويدعم الابتكار القائم على البيانات. وتشرف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، على تنفيذ البرنامج بما يضمن الاتساق مع السياسة الوطنية للفضاء وتعزيز الأثر الاقتصادي والتقني بشكل مرحلي ومستدام.

وقد حقق برنامج الفضاء خلال مرحلته الأولى إنجازات تأسيسية وضعت سلطنة عمان على خارطة الفضاء الإقليمية، وأرسى الأسس العملية لبناء قطاع فضاء وطني واعد. وشملت هذه المرحلة إطلاق أول قمر اصطناعي عماني (عمان سات-1)، والشروع في التجارب العملية لتقنيات الإطلاق الفضائي. كما أسهم البرنامج في تحويل

الفضاء إلى قطاع اقتصادي ناشئ من خلال توسيع منظومة الشركات المتخصصة، وتأهيل الشركات الناشئة عبر مسرعات أعمال مخصصة، وبناء قاعدة من الكفاءات الوطنية المؤهلة، بما أسس لبيئة ابتكارية متكاملة تدعم النمو المستقبلي للقطاع وتعزز مساهمته الاقتصادية والتنموية.

وفي المرحلة الثانية، ينتقل برنامج الفضاء إلى مرحلة التمكين الصناعي والتشغيل التجاري، مع التركيز على تعظيم الأثر الاقتصادي والانتقال من بناء القدرات إلى تحقيق العوائد. ويتم ذلك عبر تطوير البنية الأساسية الفضائية، وإنشاء منظومات متقدمة لاستقبال ومعالجة بيانات الأقمار الاصطناعية محلياً. ويركز البرنامج على دعم البحث والتطوير وريادة الأعمال من خلال المسرعات والبيئات التجريبية، وإتاحة البيانات الفضائية للمبتكرين والباحثين، إلى جانب مواصلة بناء القدرات الوطنية المتخصصة. كما يعزز البرنامج التعاون الإقليمي والدولي واستقطاب الاستثمارات في محطات الاستقبال وخدمات الفضاء، بما يرسخ قطاع الفضاء كأحد محركات الاقتصاد الرقمي الوطني، وشريك استراتيجي في التوطين الصناعي عالي التقنية، ورافدا مستداما لخلق فرص عمل تخصصية وتعزيز الاقتصاد المعرفي في سلطنة عمان.



الشراكة السحابية الفضائية

01

إنشاء بيئة سحابية متكاملة لاستقبال ومعالجة بيانات الأقمار الاصطناعية لدعم القطاعات الاقتصادية والبحثية وتطوير تطبيقات فضائية تعتمد على الذكاء الاصطناعي. كما يشكل فرصة استثمارية للشركات المحلية.

محطات الاستقبال الأرضية

02

توفير فرصا استثمارية للقطاع الخاص عبر جذب مشغلي الأقمار الاصطناعية لبناء محطات أرضية في سلطنة عمان وتقديم خدمات تحليل البيانات الفضائية، لترسيخ موقع سلطنة عمان كبوابة إقليمية في قطاع الفضاء من خلال نقل المعرفة وتعزيز البنية الأساسية والمهارات الوطنية.

محطة الاستقبال المباشرة

03

هدف المشروع إلى جذب مشغلي الأقمار الاصطناعية لبناء محطة استقبال مباشرة ضمن نموذج "محطة أرضية كخدمة" لمراقبة منظومة الأقمار الاصطناعية، لتسهيل الوصول إلى البيانات وتطوير تطبيقات محلية وربط المستخدمين الإقليميين عبر البنية الأساسية للاتصالات.

المبادرة الوطنية للبيانات والابتكار الفضائي

04

تمكين المبتكرين والباحثين ورواد الأعمال من الوصول إلى البيانات الفضائية وتحليلها عبر منصات وأدوات متقدمة، لتطوير حلول وتطبيقات مبتكرة تدعم أولويات القطاعات التنموية، وتعزيز مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي رائد في اقتصاد وتطبيقات الفضاء.

دعم تطبيقات البيئة التجريبية (Sandbox)

05

تشجيع القطاعات الاقتصادية على استخدام الحلول والخدمات الفضائية من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية (PoC)، مع تمكين المبرمجين والمطورين والمستخدمين النهائيين من تطوير حلول قائمة على بيانات وخدمات الأقمار الاصطناعية.

اللجنة التنسيقية لمراكز علوم وتطبيقات الفضاء

06

تتولى اللجنة مواءمة جهود المراكز الوطنية مع أهداف السياسة الوطنية للفضاء، من خلال ربط خططها التشغيلية السنوية بمشاريع البرنامج الوطني للفضاء، وتعزيز التكامل والتعاون بين الجهات والمراكز المعنية بأنشطة وتطبيقات الفضاء في سلطنة عمان.

الأقمار الاصطناعية المكعبية

07

يهدف المشروع إلى إنشاء معمل لهندسة الفضاء بجامعة السلطان قابوس لدعم تنفيذ مشاريع الفضاء وبناء القدرات الوطنية في تصميم وتشغيل الأقمار الاصطناعية المكعبية. كما يعزز البحث والابتكار ويدعم نقل المعرفة وتوطين التقنيات في الأوساط الأكاديمية والصناعية.

مسرعات الفضاء

08

تقوم بدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في قطاع الفضاء وتحفيز بيئة الابتكار وربطها بالسوق العالمي. وتسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد والتمويل والتوجيه لتطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوقين المحلي والإقليمي.

المبادرة الوطنية للدبلوماسية والفعاليات الفضائية

10

تعزيز حضور سلطنة عمان الإقليمي والدولي في قطاع الفضاء عبر استضافة المؤتمرات والمعارض المتخصصة والمشاركة الفاعلة عالمياً، لبناء شراكات استراتيجية تدعم نقل المعرفة وتوطين التقنيات وتعزيز مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي رائد.

مرصد الفضاء الوطني

09

يهدف المشروع إلى جذب شركاء دوليين لإنشاء مراصد ومحطات أرضية في محمية السماء المظلمة بسلطنة عمان لدعم تتبع الأجسام الفضائية والبحث العلمي. ويسهم في نقل المعرفة وتوطين التقنيات وبناء شراكات دولية وتشجيع السياحة العلمية والاستدامة الفضائية.

المبادرة الوطنية للاتصالات الفضائية (القمر الاصطناعي)

12

يمثل المشروع خطوة استراتيجية نحو تحقيق السيادة الرقمية وتأمين البيانات الوطنية من خلال قمر اصطناعي يوفر خدمات اتصالات موثوقة في مختلف الظروف. كما يعمل كمنظومة احتياطية داعمة للشبكات الأرضية.

بناء محطات الإطلاق

14

يهدف المشروع إلى جذب استثمارات القطاع الخاص لبناء منصة إطلاق صواريخ فضائية تجارية وتشجيع السياحة المرتبطة بها. ويستفيد من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسلطنة عمان قرب خط الاستواء وسواحلها المفتوحة كمنطقة آمنة للإطلاق.

بناء القدرات الوطنية في قطاع الفضاء

15

تأهيل وصقل الكفاءات الوطنية في علوم وتطبيقات الفضاء عبر المسارات الأكاديمية والتدريب والتطوير المتخصص، لنقل المعرفة وتوطين التقنيات، وتحقيق الاستقلالية التقنية، ودعم مشاريع مستقبلية تعزز الاقتصاد الوطني.

البحث والتطوير في مجال الأقمار الاصطناعية

11

بناء قدرات وطنية في هندسة وتصنيع الأقمار الاصطناعية كامتداد لبرنامج الأقمار المكعبية، عبر توطين البحث والتطوير والتصميم لدعم التطبيقات الرقمية، وتسريع نمو القطاع، وخلق وظائف تخصصية، وتمكين مهام فضائية مستقبلية بقدرات ذاتية.

نظام تعزيز الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية إقليمي

13

يهدف المشروع إلى تطوير أول نظام إقليمي في الشرق الأوسط لتعزيز الملاحة بالأقمار الاصطناعية (SBAS) بالتعاون مع دول الخليج. ويسهم في تحسين دقة الملاحة، خصوصاً في الطيران، مع تعزيز السيادة الوطنية، وفتح فرص اقتصادية وتقنية وتطوير التعاون الإقليمي.

برنامج صناعة الأمن السيبراني

جانب تدشين مراكز «حدثا» ومركز مراقبة صناعة الأمن السيبراني لتسريع تطوير الحلول والخدمات المبتكرة. كما أسهم البرنامج في تحفيز الشركات الناشئة والمنتجات المحلية، واعتماد شركات عمالية وفق معايير دولية معترف بها، وبناء قاعدة واسعة من الكفاءات الوطنية، وربط الابتكار بالاحتياجات الفعلية للسوق، بما أرسى دعائم صناعة سيبرانية تنافسية قادرة على تقديم خدمات موثوقة وعالية الجودة، وتعزيز القيمة المحلية المضافة للاقتصاد الرقمي. وشكلت هذه المنجزات قاعدة صلبة لنمو صناعة الأمن السيبراني، ومهدت لبناء منظومة أكثر نضجا واستدامة للانتقال إلى مراحل التوسع القادمة.

ينتقل البرنامج في المرحلة الثانية إلى ترسيخ الأمن السيبراني كصناعة وطنية متكاملة ذات أثر اقتصادي مباشر، من خلال التركيز على تنمية الكفاءات المتخصصة، ودعم نمو الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها التنافسية في المشاريع الحكومية والأسواق الإقليمية والدولية. ويولي البرنامج أهمية خاصة لتحفيز الابتكار عبر البيئات التجريبية والمسرعات والهاكثونات لتطوير حلول ومنتجات سيبرانية وطنية، إلى جانب تنشيط السوق واستقطاب الاستثمارات النوعية وبناء شراكات إقليمية ودولية فاعلة. كما يستهدف البرنامج تعزيز حضور سلطنة عمان في المؤشرات الدولية وقياس الأثر الاقتصادي للصناعة، بما يجعل الأمن السيبراني قطاعا جاذبا للاستثمار، ورافدا مستداما لخلق القيمة المضافة، وداعما للاقتصاد الوطني.

يعد البرنامج التنفيذي لصناعة الأمن السيبراني أحد الركائز الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي الوطني، ويجسد توجهه الوطني نحو التعامل مع الأمن السيبراني بوصفه قطاعا اقتصاديا وصناعيا ذا قيمة مضافة، من خلال تحويله من وظيفة دفاعية إلى صناعة وطنية منتجة تسهم في حماية الاستثمارات الرقمية وضمان استمرارية العمليات في القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما يعزز السيادة الرقمية ويرسخ الثقة في البيئة الرقمية. ويرتكز البرنامج على تمكين منظومة وطنية متكاملة لصناعة الأمن السيبراني تقوم على تنمية الكفاءات المتخصصة، وتوطين الحلول، وتمكين الشركات العمالية من تطوير منتجات وخدمات سيبرانية تنافسية إقليمية ودولية، بما يدعم بيئة الأعمال ويعزز النمو المستدام للاقتصاد الرقمي. كما يسعى البرنامج، تحت إشراف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، إلى تنشيط سوق الأمن السيبراني واستقطاب الاستثمارات النوعية عبر بناء شراكات دولية وتطوير منظومة متكاملة لقياس الأداء والأثر الاقتصادي وجاهزية المؤسسات، بما يعزز التنافسية والدبلوماسية الرقمية في سلطنة عمان.

وقد حقق البرنامج التنفيذي لصناعة الأمن السيبراني خلال المرحلة الأولى إنجازات استراتيجية أسهمت في ترسيخ مكانة سلطنة عمان إقليميا ودوليا في مجال صناعة الأمن السيبراني. وشملت هذه المرحلة إطلاق المؤشر الوطني للأمن السيبراني كأداة لقياس وتحسين الأداء، إلى جانب تدشين مراكز «حدثا» ومركز مراقبة صناعة الأمن

المبادرات الرئيسية للمرحلة الثانية



تنمية الكفاءات ومهارات الأمن السيبراني

01

بناء القدرات الوطنية في الأمن السيبراني عبر المعسكرات التدريبية وتحفيز العمل الحر، مع تطوير مؤشر لقياس جاهزية الطلبة والباحثين عن عمل ومواءمة المخرجات التعليمية مع متطلبات السوق.

تطوير الشركات الناشئة، والصغيرة، والمتوسطة

02

تمكين نمو وتوسع شركات الأمن السيبراني الوطنية عبر دعمها في تأمين منظوماتها، وإسناد المشاريع الحكومية، والمشاركة في المعارض الدولية، والحصول على الاعتماد العالمي لتعزيز تنافسيتها.

تعزيز الابتكار وتنمية الصناعة

03

تدشين مراكز حداثة متخصصة لدعم الابتكار وريادة الأعمال في الأمن السيبراني عبر المسرعات والبيئات التجريبية "sand-box"، وتنظيم هاكثونات لتطوير منتجات وحلول وطنية.

تحفيز السوق والمستثمرين

04

تعزيز صناعة الأمن السيبراني عبر حملات توعوية، ومؤتمرات ومعارض دولية لاستقطاب الخبراء والاستثمارات، إضافة إلى توفير الاستشارات وفرص العمل الحر.

التميز العالمي

05

بناء منظومة متكاملة لقياس أداء صناعة الأمن السيبراني وتعزيز تنافسية سلطنة عُمان، عبر تطوير المؤشرات الوطنية والعالمية، وقياس الأثر الاقتصادي، والوفاء بمتطلبات المؤشر العالمي العالمي للأمن السيبراني لجذب الاستثمارات وترسيخ مكانة عُمان على الخريطة الرقمية العالمية.

الشراكات الإقليمية والدولية

06

تعزيز حضور سلطنة عمان ودورها الريادي على الساحة الإقليمية والدولية في مجال الأمن السيبراني، من خلال قيادة مبادرات استراتيجية، وبناء شراكات فاعلة مع المنظمات والمراكز الدولية من القطاعين العام والخاص، وتنظيم فعاليات لتبادل الخبرات والتجارب.

الثقة الرقمية

07

توفير بيئة إلكترونية آمنة وموثوقة، من خلال التحقق من الهوية الرقمية، وتوفير التوقيع الإلكتروني والختم الزمني، وربط المنصات الحكومية والخاصة بمنظومة الثقة الرقمية، وتنظيم خدماتها وفق التشريعات الوطنية لحماية البيانات وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية.

التكامل السيبراني

08

تحقيق التكامل الوطني في الأمن السيبراني على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، من خلال المساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، ودعم مبادرات التشفير والحوسبة الكمية والحد من الاحتيال الإلكتروني.



الأثر الاقتصادي للبرامج والمبادرات

الأثر الاقتصادي للبرامج والمبادرات

والفضاء-مسار الابتكار، وبناء المهارات المتقدمة، وتوطين التقنيات، وخلق فرص عمل نوعية. كما تسهم التجارة الرقمية والتقنيات المالية في دعم نمو الشركات، وتعزيز كفاءة الأسواق، وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية. ويكتمل هذا الأثر بدور صناعة الأمن السيبراني في حماية الاستثمارات وتعزيز الثقة الرقمية، بما يدعم استدامة النمو الرقمي ويعزز تكامل مكونات البرنامج. وبذلك يعمل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي كمنظومة مترابطة ترفع الإنتاجية، وتدعم الابتكار، وتوسع فرص الأعمال، بما يسهم في تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية.

تشكل البرامج التنفيذية للمرحلة الثانية منظومة رقمية تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال مزيج من البرامج التمكينية التي ترفع كفاءة الاقتصاد وتحسن بيئة الأعمال، والبرامج الإنتاجية التي تدعم نشوء قطاعات رقمية عالية القيمة. وتقود البرامج التمكينية-وفي مقدمتها التحول الرقمي الوطني والبنى الأساسية الرقمية-الأثر الأفقي عبر تبسيط الإجراءات، وتسريع الخدمات، وتمكين مختلف القطاعات من العمل بكفاءة أعلى، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار. وفي المقابل، تقود البرامج الإنتاجية-لا سيما الصناعة الرقمية، والذكاء الاصطناعي،

يوضح الجدول أدناه مدى مساهمة كل برنامج في إجمالي مساهمة البرامج التنفيذية الثمانية لكل عامل من عوامل الأثر الاقتصادي. ويعرض التدرج اللوني مستوى هذه المساهمة لكل برنامج في كل عامل، حيث يشير اللون الداكن إلى أعلى مستوى من المساهمة أو التأثير في عامل الأثر الاقتصادي، بينما يشير اللون الفاتح إلى أدنى مستوى من المساهمة في ذات العمود. وتظهر القراءة العامة للجدول أن برنامج الصناعة الرقمية هو الأوسع أثراً عبر معظم العوامل، فيما يبرز التحول الرقمي الوطني بشكل أكبر في حجم الانفاق الحكومي، والبنى الأساسية الرقمية في جذب الاستثمارات والسيادة الرقمية، والذكاء الاصطناعي والفضاء في تمكين البحث والتطوير وتوطين التقنيات، والتجارة الرقمية في الصادرات.

المساهمة غير المباشرة				المساهمة المباشرة								مساهمة البرنامج في عوامل الأثر الاقتصادي
السيادة الرقمية	تمكين البحث والتطوير	تعزيز الإنتاجية والكفاءة	تحسين بيئة الأعمال	القيمة المضافة		نمو القطاع الخاص		رأس المال البشري		الاستثمارات		
				المصادر	توظيف التقنيات	نمو الشركات	تأسيس شركات	المهارات والتأهيل	فرص عمل	جذب الاستثمارات	الانفاق الحكومي	
												التحول الرقمي الوطني
												البنى الأساسية الرقمية
												الذكاء الاصطناعي
												الصناعة الرقمية
												التجارة الرقمية
												التقنيات المالية
												صناعة الأمن السيبراني
												الفضاء

أقل مساهمة في الأثر

أعلى مساهمة في الأثر



مستهدف 2030		الوضع الحالي		
1.5 مليار ريال	← 2X	0.8 مليار ريال	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	
350 مليون ريال	← 7X	50 مليون ريال	قيمة الاستثمارات المبتدئة	
3,000 وظيفة سنوياً	← 3X	1,000 وظيفة سنوياً	الوظائف المستحدثة في القطاع الرقمي	
250 شركة	← 67%	150 شركة	عدد الشركات الناشئة التقنية	



نافذة الفرص والشراكة وآليات المشاركة

نافذة الفرص والشراكة وآليات المشاركة

المتقدمة والموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان. وفي هذا الإطار، يتيح البرنامج فرصاً متنوعة لمختلف الفاعلين في منظومة الاقتصاد الرقمي، تشمل فرص التنفيذ والتطوير، إلى جانب شراكات استراتيجية طويلة الأمد في الأصول الرقمية الوطنية والقطاعات التقنية ذات القيمة المضافة، بما يسهم في تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة وتعزيز مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي للإنتاج والابتكار الرقمي.

تمثل المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي انتقالاً نحو توسيع فرص الاستثمار والشراكات العملية، بما يدعم بناء اقتصاد رقمي قائم على الابتكار والمعرفة والتقنيات المتقدمة. وقد صممت البرامج التنفيذية الثمانية لتعمل كمنظومة متكاملة تحول القطاع الرقمي إلى فرص استثمارية قابلة للتنفيذ والتوسع والتصدير، مستفيدة من البيئة التنظيمية الممكنة والبنية الأساسية الرقمية

1. فرص الاستثمار والشراكة حسب فئات المستفيدين

أولاً: المستثمرون والصناديق الاستثمارية

يوفر البرنامج فرصاً استثمارية متنوعة في الأصول الرقمية السيادية والصناعات التقنية المتقدمة، تشمل:

التقنيات المتقدمة: الذكاء

الاصطناعي، الحوسبة المتقدمة، إنترنت الأشياء، الأمن السيبراني، واقتصاد الألعاب الرقمية.

اقتصاد الفضاء: منصات

الإطلاق، المحطات الأرضية، وبنية البيانات الفضائية.

البنية الأساسية الرقمية:

شبكات الاتصالات، مراكز البيانات، السحابة الوطنية، الكوابل البحرية، والمنصات الرقمية.

توطين الصناعات الرقمية:

تصميم وتصنيع الرقائق الإلكترونية وأجهزة إنترنت الأشياء والخوادم.

المدن التقنية والتجارة

الرقمية: تطوير المناطق التقنية، المنصات الرقمية، واللوجستيات الذكية.

التقنيات المالية: أنظمة الدفع، ترميز الأصول،

وصناديق رأس المال الجريء.

ثانياً: الشركاء التقنيون ومزودو الحلول

يتيح البرنامج فرصاً للشراكة في تطوير وتشغيل المنظومة الرقمية الوطنية، تشمل:

الذكاء الاصطناعي والبيانات: النماذج اللغوية، حلول الذكاء الاصطناعي، ومختبرات الحوسبة المتقدمة.

02

المنصات الوطنية والبنية الرقمية:

الحكومة الرقمية، السحابة، مراكز البيانات، وشبكات الاتصالات.

01

الأمن السيبراني والثقة الرقمية:

التشفير، التحقق الرقمي، والقياسات الحيوية.

04

التصنيع الرقمي: تصميم الرقائق،

تجميع الأجهزة، وتطوير معدات الفضاء.

03

التقنيات المالية: منصات الدفع

والخدمات المصرفية الرقمية.

06

المدن الذكية والتقنيات الناشئة:

إنترنت الأشياء، البلوك تشين، الواقع الافتراضي والمعزز.

05

ثالثاً: رواد الأعمال والمواهب الوطنية

يدعم البرنامج تأسيس ونمو الشركات التقنية من خلال فرص تشمل:

01

إنشاء شركات ناشئة في الذكاء الاصطناعي، التقنيات المالية، الأمن السيبراني، واقتصاد الفضاء.

02

تطوير التطبيقات والخدمات الرقمية بالاعتماد على البنية الوطنية والبيانات المفتوحة

03

اقتصاد المنصات والتجارة الرقمية والخدمات اللوجستية الذكية.

04

المحتوى الرقمي والألعاب والتقنيات التفاعلية.

05

الابتكار المفتوح والتحديات الوطنية.

06

اقتصاد المهارات والعمل الحر الرقمي.

07

الاستفادة من المدن التقنية والمناطق الحرة والمسرعات.

رابعاً: المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث

تتوافر فرص للمساهمة في تطوير التقنيات وتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية. تشمل:

إنشاء مراكز تميز
ومختبرات مشتركة.

تطوير البرامج الأكاديمية وبناء القدرات
في مجالات التقنيات الرقمية المتقدمة.

إجراء أبحاث تطبيقية في
التقنيات الرقمية.

المشاركة في المشاريع البحثية الوطنية
(مثل الحوسبة المتقدمة والنماذج
اللغوية وعلوم الفضاء).

دعم الدراسات الاستراتيجية
وصياغة السياسات.

خامساً: الشركاء الاستراتيجيون الإقليميون

يتيح البرنامج فرصاً لبناء شراكات دولية لتعزيز التكامل الرقمي، تشمل:

- إنشاء مراكز إقليمية للبيانات والخدمات الرقمية والتجارة الرقمية.
- مواءمة السياسات والتشريعات الرقمية.
- نقل وتوطين الصناعات التقنية المتقدمة.
- الربط مع المنصات الرقمية العالمية وتوسيع الأسواق.
- التعاون في قطاع الفضاء والعلوم المتقدمة.
- الترويج الدولي وجذب الاستثمارات الرقمية.

2. آليات المشاركة والاستفادة من الفرص

يوفر البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي قنوات واضحة لتمكين المستثمرين والشركاء من التعرف على الفرص والمشاركة في تنفيذ المبادرات، من خلال:

الاطلاع على وثائق البرامج التنفيذية التي تتضمن تفاصيل المبادرات والفرص المرتبطة بها.

02

صفحة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي على الموقع الإلكتروني لوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وقنوات التواصل المباشر مع فرق البرامج التنفيذية.

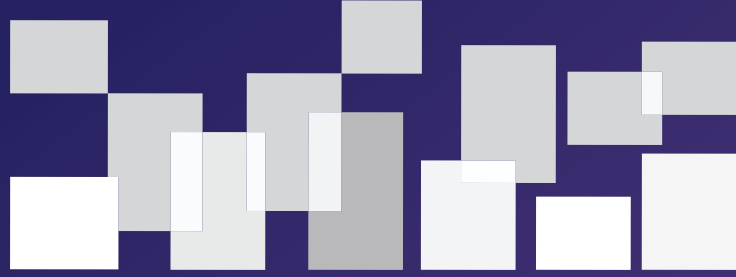
01

التواصل مع نقاط الاتصال المخصصة للاستفسارات وبحث فرص التعاون.

04

متابعة الفرص والمشاريع والمناقشات المعلنة عبر القنوات الرسمية.

03



البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي..

National Program for Digital Economy



منصه تجاوب
tajawob.om/p/home



صفحة البرنامج
الوطني للاقتصاد الرقمي
mtcit.gov.om/ar/programs/ndep



للتواصل
tpo@mtcit.gov.om